

Received on (09-10-2022) Accepted on (10-01-2023)

<https://doi.org/10.33976/IUGJHR.31.2/2023/2>

Al-Shatibi's Objections and Remedies to Ibn Malik

Siham M. Al-Asi¹, Prof. Mohamed R. Albua²

Department of Arabic Language, Faculty of Arts, Islamic University, Gaza^{1,2}

*Corresponding Author: nadynzyad@gmail.com

Abstract:

The objection is based on meeting evidence and arguments and is not aimed at intentionally tracking errors; Rather it aims to clarify the meaning and the scientific truth on the right. It is a contravention of the latter in an opinion transfer attribution or inference. The real reasons that led to the differences of grammarians and their objections and continued throughout the period of authorship and classification ancient and modern are scientific reasons related to the subject of language and the nature of this science and its original and subsidiary evidence.

This research deals with the efforts of one of the prominent Andalusian scholars who contributed to Arabic grammar and the extent to which he was influenced by Ibn Malik. Accordingly the research came under the title (Al-Shatibi's Objections and Remedies to Ibn Malik). And to clarify the extent of the strength of these objections and remediations their validity and conformity to reality and the number of issues of objections and remediations reached ten issues - also ten issues and I explained them according to the descriptive analytical approach characterized by criticism in determining the validity of these objections and remediations and the weighting between them.

Keywords: Objections Remedies Al Shatibi, Ibn malik.

اعتراضات الشاطبي واستدراكاته على ابن مالك

أسهام محمد العاصي¹، أدمحمد رمضان البع²

قسم اللغة العربية كلية الآداب-الجامعة الإسلامية-غزة^{1,2}

المخلص:

يقوم الاعتراض على مقابلة الأدلة والحجج، ولا يهدف إلى التبع المقصود للأخطاء؛ بل يهدف إلى بيان المعنى والحقيقة العلمية على وجه الصواب. وهو مخالفة اللاحق للسابق في رأي أو نقل أو نسبة أو استدلال. والأسباب الحقيقية التي أدت إلى اختلاف النحويين واعتراضاتهم، واستمرت طوال فترة التأليف والتصنيف قديماً وحديثاً، هي أسباب علمية ذات علاقة بمادة اللغة وطبيعة هذا العلم وأدلتها الأصلية والفرعية. يتناول هذا البحث جهود أحد علماء الأندلس البارزين الذين أسهموا في النحو العربي، وبيان مدى تأثيره بابن مالك وعليه جاء البحث بعنوان (اعتراضات الشاطبي واستدراكاته على ابن مالك)، ونحاول في هذا البحث جمع اعتراضات الشاطبي، واستدراكاته على ابن مالك من خلال كتابه (المقاصد الشافية)، وتوضيح ما مدى قوة هذه الاعتراضات والاستدراكات وصحتها ومطابقتها للواقع، وقد بلغ عدد مسائل الاعتراضات عشر مسائل والاستدراكات - أيضاً عشر مسائل، وقد قمت بشرحها، وذلك وفق المنهج الوصفي التحليلي المتسم بالنقد في تحديد مدى صحة هذه الاعتراضات والاستدراكات والترجيح بينها.

كلمات مفتاحية: اعتراضات، استدراكات، الشاطبي، ابن مالك.

المقدمة:

الحمد لله المانح للرشاد والتوفيق، والصلاة والسلام دائمين ما تصرفت الدهور، وتعاقبت الظلمة والنور، على سيد البرية ومعلم البشرية محمد بن عبد الله، وعلى صحبه ومن والاه أجمعين.

وبعد:

فإن من تشريف الله تعالى وتكريمه لأمة العرب أن جعل منهم خاتم رسله، واختار لغتهم لخير كتبه، الذي "لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تزيلاً من حكيم حميد"⁽¹⁾.

فقد شرف الله - سبحانه وتعالى - اللغة العربية بأن أنزل كتابه ومعجزة نبيه بلسان عربي مبين، ثم تكفل بحفظ هذا الكتاب، فكان تمجيذاً وتخليداً لها على مر العصور.

وعلم النحو من أجل العلوم العربية قدرًا وأعظمها شأنًا، الأمر الذي جعل علم النحو يستأثر بحيز كبير من اهتمام العلماء عبر القرون، إذ أحاطوه بوافر عنايتهم، وصرقوا إليه كبير جهدهم، ظلوا - منذ القديم - يكتبون فيه المصنفات وينظمون فيه المتون. لقد تربع ابن مالك الأندلسي على عرش المدرسة الأندلسية؛ إذ كان من جهاذة اللغة وأساطين النحو العربي؛ كما يعد عالمًا فذاً ورائدًا في النظم الشعري في مجال النحو التعليمي؛ كما أنه خلف جهودًا واضحة في مجال التيسير النحوي لها مكانتها في الدرس اللغوي، كان ابن مالك - رحمه الله - قمة في العلم والفكر، واسع الثقافة، أخذ من كل فن بطرف ومن كل علم بنصيب وافر، فتعددت مصادره ومعارفه، وتنوعت ثقافته، وكان في كل علم تلقاه إمامًا ووجهًا.

كما يعد من أشهر نحاة المئة السابعة، إن لم يكن أشهرهم على الإطلاق، وأثره في متأخري نحاة الأندلس كابن الناظم، (ت 786 هـ) وأبي حيان الأندلسي (ت 745 هـ)، وابن هانئ (771 هـ)، وابن جابر الهواري (ت 780 هـ)، والشاطبي (ت 790 هـ)، والمشاركة كالمراذي (ت 749 هـ)، وابن هشام الأنصاري (ت 761 هـ)، وابن عقيل (ت 769 هـ)، والمكودي (ت 807 هـ)، وغيرهم. كبير، حيث يعد نحو ابن مالك علامة فاصلة في تاريخ النحو العربي منهجًا وعبارة وشواهد وطرائق استدلال، ولقد ظلّ النحويون من بعده يدورون في فلك مصنفاته تدريسيًا وشرحيًا، ولاسيما (الألفية) و(التسهيل).

ولذلك جاءت فكرة البحث؛ لبيان أثر العلامة النحوي الجليل ابن مالك فيمن تلقى عنه علم العربية من نحاة الأندلس الذين جاؤوا بعده، الأمر الذي جعل له بصمات واضحة في آرائهم وكتابتهم، مثل الشاطبي صاحب الكتاب الموسوم (بالمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية)، الذي فاق شروح الألفية جميعًا، فهو شرح كبير تعرض فيه الشاطبي لألفاظ الألفية فحلها، وانتقد ما في النظم من قصور، وأورد المسائل المختلف فيها، وناقشها، وقارن بين مذهب ابن مالك في (الألفية) ومذهبه في (التسهيل).

شهد لهذا الكتاب بأنه من عوالي كتب النحو، فهو أجل شروح الألفية التي أعرف قدرًا، وأغزرها مادة، وأوضحها عبارة، وأوسعها احتجاجًا ونظرًا، وأكثرها إنصافًا، جمع فيه الإمام الأصولي، الفقيه، النحوي البارع المدقق أبو إسحاق الشاطبي معارفه المتنوعة، فكان نواة دراستي، ركزت فيه على اعتراضاته واستدراكاته على ابن مالك، ووفي ضوء ذلك فإن الأهمية الأساسية من هذا البحث تنطلق من أهمية كتاب الشاطبي، ووقوفها على ثلاثة كتب من أهم مؤلفات النحو العربي بذلك فإلى جانب كتاب الشاطبي يتم دراسة (الألفية) و(التسهيل) ومؤلفهما العالم الجليل ابن مالك الذي يعد أهم علماء النحو العربي.

واتبعت الباحثة في تتبعها لاستدراكات الشاطبي في كتابه منهجية تعتمد اقتباس نماذج من مسائله في اعتراضه على ابن مالك، حيث كان يبسط القول في المسألة الواحدة ويورد فيها قدرًا كبيرًا من أقوال النحاة، ويناقشها، وقد يطول النقاش أو يقصر بعض الأحيان، فكان يصوب ما يراه صائبًا ويرد ما يراه ضعيفًا ويقدم بعض الشرح والأدلة من وجهة نظره على كل ذلك.

ونظرت في مناقشاته وردوده، فتوقفت عند اعتراضاته، واستدراكاته على ابن مالك، ووجدت فيهما مادة صالحة للبحث والدراسة، ورأيت أن الأمر بحاجة إلى الوقوف على حقيقة هذه الاعتراضات والاستدراكات وموقفه من ابن مالك، فجاء موضوع البحث

(1) سورة فصلت: الآية (43).

(اعتراضات الشاطبي واستدراكاته على ابن مالك) واعتمدت في البحث على المنهج الوصفي التحليلي وقمت بعرض المسألة وبيان رأي ابن مالك ومن تابعه من النحاة، ثم ردود الشاطبي عليه وشرح ذلك وترجيح الأشهر فيها عند جمهور النحاة. وأفدت في بحثي هذا من الكثير من المصنفات والكتب والدراسات والبحوث، فإلى جانب تلك التي تناولت ابن مالك وآراءه؛ اطلعت على كتب الخلاف بين المدارس النحوية، ونحاة المدارس المختلفة، وهي كثيرة تمتد عبر تاريخ العربية قديماً وحديثاً، بعضها أفادتني خلال هذا البحث، وغيرها كان ماداً وسعة في الفهم يمدني لأنشد منهجيتي وطريقي، ومن المؤلفات الحديثة التي تتشابه مع الدراسة الحالية: دراسة ابن الناظم النحوي لمحمد علي حمزة في جامعة بغداد عام 1977، وفيها مباحث عن الاعتراضات. واعتراض النحويين للدليل العقلي لمحمد بن عبد الله السبيهي من جامعة الإمام محمد للعالم 2005، واعتراضات العكبري على الفراء في كتاب التبيان في إعراب القرآن لمورد لعصام الخشبي رسالة دكتوراه في جامعة مؤتة عام 2014، كتاب المقاصد الشافية في شرح خلاصة، وهي رسالة ماجستير في جامعة أم القرى، 2010، والاعتراض النحوي على الأداء اللغوي بين الفراء والمبرد في ضوء علم اللغة المعاصر لنوزت كريشان، وهي رسالة دكتوراه في جامعة مؤتة عام 2015، وجميع الدراسات السابقة اهتمت بالوقوف على الاعتراضات واستدراكات النحاة لمن سبقهم، وهي بذلك أفادت منها في الاطلاع على منهجيتها في التناول والشرح والتحليل والنقد. وهناك أيضاً اعتراضات الشاطبي على آراء أبي العباس المبرد النحوية والصرفية لأشواق البراهيم رسالة ماجستير في جامعة أم القرى عام 1436هـ، واستدراكات الشاطبي على ابن الناظم في كتاب المقاصد الشافية جمعاً ودراسة لحسان بتوا، وهي رسالة ماجستير في جامعة أم القرى عام 2014، والتي تعرفت فيه الباحثة على أسلوب الشاطبي ومنهجيته في الاعتراض والاستدراك على النحاة، ورؤيته في ذلك.

ومن أهم الدراسات السابقة التي تتشابه مع البحث الحالي ويفيد منها بحث المعايير الأصولية في نماذج من اعتراضات الشاطبي على ابن مالك لسليوى عرب، مجلة العلوم العربية، ع17، 2010، والتي تجعل الكاتبة فيه من المقاصد أصلاً من الأصول النحوية التي يعتمد عليها في بناء الأحكام النحوية، ومعياراً يقيس به الآراء؛ لكن هذه الدراسة وقفت في عرضها لاعتراضات الشاطبي على ابن مالك على هذه الزاوية من المقاصد وأهملت ما دونها، وجعلت من اعتراضات الشاطبي منطقياً من هذا المنطلق، والبحث الحالي يستدرك عليه ذلك بالنظر في اعتراضات الشاطبي على ابن مالك بصورة عامة، تتوافق مع قواعد النحو العربي عامة، وما تم إقراره من أصول نحوية ومعايير لقياس الآراء والأخذ بها وترجيحها بشكل عام وليس من وجهة واحدة. وجاء البحث في مقدمة تناولت فيها أهمية اللغة العربية وعلم النحو، وأثر ابن مالك في نحاة الأندلس والمشاركة على وجه العموم، والشاطبي على وجه الخصوص، ثم مبحثين، تناولت في المبحث الأول اعتراضات الشاطبي على ابن مالك، وتناولت في المبحث الثاني استدراكاته عليه، وانتهيت بوضع خاتمة ذكرت فيها أبرز ما توصل إليه البحث من نتائج. أسأل الله أن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل.

المبحث الأول:

اعتراضات الشاطبي على ابن مالك.

أولاً- مفهوم الاعتراض لغة واصطلاحاً

- الاعتراض في اللغة:

ورد لفظ الاعتراض في المعاجم اللغوية بمعانٍ كثيرة، منها المنع، وعدم الاستقامة، والإنكار، واعتراض الشيء صار عارضاً كما تكون الخشبة في النهر أو الطريق، ويقال: اعترض دونه: حال، واعترض له: منعه، اعترض عليه: أنكر قوله⁽¹⁾. وجاء في المصباح المنير "اعترض من باب تعب، وفي الأمر لا تعرض له بكسر الراء وفتحها؛ أي: لا تعترض له فتمنعه باعتراضك أن يبلغ مراده لأنه يقال: سرت فعرض لي في الطريق عارض من جبل ونحوه؛ أي: مانع يمنع من المضي، واعترض لي بمعناه، ومنه اعتراضات الفقهاء؛ لأنها تمنع من التمسك بالدليل"⁽²⁾.

والذي نراه في كتب اللغة أن الاعتراض هو المنع، وأصله أن الطريق إذا اعترض فيه بناء أو نحوه منع المارة من المرور.

- الاعتراض في الاصطلاح:

تعدد مفهوم الاعتراض باختلاف مجالات استعماله، فعند النحاة هو: أن يؤتى الكلام، أو بين كلامين متصلين معنىً بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب⁽³⁾.

وورد تعريفه في كتاب (التعريفات) بأنه تقابل الدليلين على سبيل الممانعة بحيث يقتضي ثبوت أمر، والآخر انتقاه⁽⁴⁾.

ثانياً- مسأله في الاعتراض:

1. دخول (إن) المخففة على الأفعال غير الناسخة.

ذهب ابن مالك إلى جواز دخول (إن) المخففة على الأفعال المتصرفه سواء كانت مختصة بالدخول على المبتدأ والخبر أو غير مختصة بالدخول عليهما، والمختص بالدخول على المبتدأ والخبر نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾⁽⁵⁾، والأفعال غير المختصة بالدخول على المبتدأ والخبر، نحو: (والذي يُخَلَّفُ بِهِ إِنْ جَاءَ لَخَاطِبًا)، وإلى ذلك أشار بقوله في التسهيل: "يجوز أن يقال: (إن) قعد لأنا)، و(إن) كان صالحاً لزيد)، و(إن) ضرب زيد لعمراً)، و(إن) ظننت عمراً لصالحاً⁽⁶⁾. وهذا الرأي نسبه الهروي⁽⁷⁾ في (الأزهية) للكوفيين، وقال به الأخفش⁽⁸⁾ من البصريين في (معاني القرآن).

صرح الشاطبي في (المقاصد الشافية) أن (إن) المخففة لا يليها من الأفعال إلا الأفعال الناسخة، وهي: كان وأخواتها، وكاد وأخواتها، وظن وأخواتها؛ لذلك اعترض على ابن مالك في مجيء الفعل غير الناسخ بعد (إن) المخففة، وقد نسب الشاطبي قول أن

(1) أنيس منصور، وآخرون، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ط4، مكتبة الشروق الدولية، 2004م، (ج2/ص594).

(2) أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت 770هـ)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت- لبنان، 1987م، (ج2/ص403).

(3) الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني القريفي الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش، مؤسسة الرسالة - بيروت، (د.ت)، (ص15).

(4) الجرجاني، الشريف علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت618هـ)، التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفصيحة، مكة المكرمة، (د.ت)، (ص134).

(5) سورة البقرة، الآية: (143).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل، (ج2/ص37).

(7) ينظر: الهروي، الأزهية في علم الحروف، (ص49).

(8) ينظر: الأخفش، معاني القرآن، (ج2/ص419).

(إِنْ) المخففة لا يليها من الأفعال إِلَّا الأفعال الناسخة للبصريين⁽¹⁾، وعليه كثير من النحويين، كابن يعيش⁽²⁾، وابن عصفور⁽³⁾، والسيوطي⁽⁴⁾، والأشموني⁽⁵⁾، حيث يرى ابن مالك أَنَّ هذه الأفعال الواقعة بعد (إِنْ) المخففة لا تكون إِلَّا من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، ويبيّن أن ما يجيزه الكوفيون لذلك ما هو إِلَّا شاذٌ قليل، فهم فلا يعينون لذلك ناسخاً من غيره؛ بل يجيزون دخولها على كل فعل...⁽⁶⁾.

وقد بيّن ابن الأنباري في (الإنصاف) أَنَّ الكوفيين ذهبوا إلى جواز مجيء الفعل غير الناسخ بعد (إِنْ) ومنع ذلك البصريون، واشترطوا أن يكون الفعل بعدها ناسخاً، وهذا الخلاف مبني على خلافهم في ماهية (إِنْ) و(اللام)؛ فالكوفيون يرون أَنَّ (إِنْ) هنا النافية و(اللام) بمعنى (إِلَّا)، والبصريون يرون أَنَّها المخففة من الثقيلة و(اللام) هي المؤكدة⁽⁷⁾.

وأشار الشاطبي إلى ما حكاه الأخفش من البصريين في (معانيه) في قراءة ابن مسعود، قال: «إِنْ لَبِثْتُمْ لَقَلِيلًا»⁽⁸⁾، وقول امرأة من العرب: (والذي يُخَلْفُ به إِنْ جَاءَ لَخَاطِبًا)، وقول بعض العرب: (إِنْ يَزِينُكَ لِنَفْسِكَ، وَإِنْ يَشِينُكَ لِهَيْبَةٍ). أَنَّ هذا كله لا يبلغ مَبْلَغَ أَنْ يُقَاسَ عليه، وإنما اقتصت بالأفعال الناسخة لأنها كانت مختصة بالدخول على المبتدأ والخبر في الأصل⁽⁹⁾.

والذي أميل إليه قول ابن مالك ومن سبقه من الكوفيين، بجواز دخول (إِنْ) المخففة على الأفعال المتصرفه سواء كانت مختصة بالدخول على المبتدأ والخبر أو غير مختصة بالدخول عليهما، وذلك لورود الشواهد عليه في كلام العرب، وإن كانت قليلة؛ بل لورودها بكثرة في القرآن الكريم كقوله: «إِنْ لَبِثْتُمْ لَقَلِيلًا»⁽¹⁰⁾، وأما اعتراض الشاطبي على ابن مالك فليس له ما يبرره.

2. حكم عسى إذا تقدمها الاسم.

قال ابن مالك:

وَجَزِدْنَ عَسَىٰ أَوْ ازْفَعُ مُضْمَرًا بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَ⁽¹¹⁾

يشير ابن مالك في البيت السابق إلى أَنَّ (عسى) تختص بأنّها إذا تقدم عليها اسم ظاهر ففيها وجهان: إمّا يكون فيها ضمير مستتر، وما بعدها مصدر في محل نصب، وإمّا لا، فيكون ما بعدها مصدر مؤول في محل رفع. اعتراض الشاطبي على ابن مالك في قوله: (إذا اسمٌ قبلها قد ذُكِرَ)، حيث جاء بالمسألة قاصرة، ووجه القصور أنّه عندما صرح بأنّ (عسى)

على وجهين: الأول يكون فيها ضمير مستتر يعود على الاسم السابق، وأن والفعل في محل نصب خبرها، والثاني لا يوجد فيها ضمير، وأن والفعل في محل رفع فاعل، لم يعين ههنا حال هذا الاسم، من كونه مبتدأً أو غير ذلك؛ لأنّ المقصود صحة إعادة

(1) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، (ج2/ص393-394).

(2) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، (ج4/ص548).

(3) ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، (ج1/ص439).

(4) ينظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، (ج2/ص180).

(5) ينظر: الأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، (ج1/ص291).

(6) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، (ج4/ص366).

(7) ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، (ص195-196).

(8) سورة المؤمنون، الآية: (114).

(9) الشاطبي، المقاصد الشافية، (ج2/ص395).

(10) سورة المؤمنون، الآية: (114).

(11) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ألفية ابن مالك)، (ص37).

الضمير عليه من (عسى)؛ وإذا قلت: (زرتُ المريض وعسى أن يفيق)، و(جاء زيدٌ فعسى أن يقرأ). وما أشبه ذلك، فهو داخلٌ في مقتضى إطلاقه. وتخييرٌ بين هذين الوجهين هو تخييرٌ بين لغتين للعرب⁽¹⁾ حكاها سيبويه⁽²⁾ فقال: "ويقولون: عسى أن يفعل، وعسى أن يفعلوا، وعسى أن يفعلا" ... إلى آخر ما قال، ثم قال: "ومن العرب من يقول: عسى، وعسىا، وعسوا، وعستت وعستا، وعسين" ... إلى آخره.

هذا وقد اقتصر الناظم الحكم السابق على (عسى)، وسكت عن اخلولق وأوشك مع أن هذا الحكم منسحب عليهما. يقول الشاطبي في معرض كلامه عن هذه المسألة: "أنه قصر هذا الحكم على (عسى) وحدها دون (اخلولق وأوشك)، فاقتضى أنهما غير داخلين معها. وهذا غير مستقيم؛ بل هما داخلان مع (عسى) في الحكم؛ لأنك تقول: (الزيدان أوشك أن يقوم)، و(أوشكا أن يقوم)، و(الزيدون أوشك أن يقوم)، و(أوشكوا أن يقوموا). وكذلك التأنيث في الأفراد وغيره. وهذا منصوص ... وكذلك (اخلولق) على القول بإلحاقها بأفعال المقاربة. وقد نصّ على ذلك في التسهيل، فاقتصره على (عسى) إيهام يقتضي إخراج غيرها⁽³⁾. والراجح أن (عسى) تأتي ناقصة وتامة، ناقصة، فيها ضمير مستتر يعود على الاسم السابق، والمصدر المؤول في محل نصب، وتامة وما بعدها مصدر مؤول مستغني به عن الخبر، وهو في محل رفع. وقد وافق المرادي⁽⁴⁾ في كتابه (توضيح المقاصد)، والأشموني⁽⁵⁾ في (شرحه لألفية ابن مالك)، والمكودي⁽⁶⁾، في (شرحه للألفية) ما ذهب إليه الشاطبي في هذه المسألة.

3. العامل في المصدر.

قال ابن مالك:

بِمَثَلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبَ وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَدْيَيْنِ انْتِخِبَ⁽⁷⁾

يقول ابن مالك في (شرح الكافية): "نصب المصدر: إمّا مثله ك(سيرك السير الحثيث متعب). وإمّا فرعه، والإشارة بذلك إلى الفعل نحو: (قم قيامًا)، وإلى اسم الفاعل نحو: (زيد قائم قيامًا)، وإلى اسم المفعول نحو: (هو مضروب ضربًا)"⁽⁸⁾.

وافق الشاطبي ابن مالك في ناصب المصدر، لكنه اعترض في أن يكون الوصف عامًا في النصب، وإلى ذلك أشار الشاطبي إلى أن ابن مالك أطلق الوصف فلم يقيد به بكونه اسم فاعل أو مفعول؛ بل أطلق فيه القول، فاقتضى أن الصفة المشبهة باسم الفاعل، وأفعال التفضيل ينصبان المصدر، فتقول: (زيد حسنٌ حُسْنًا)، و(كريمٌ كرمًا)، و(أفضل منك فضلًا)، وما أشبه ذلك؛ لأن كل واحد منهما يسمّى وصفًا في الاستعمال العرفي، ويمتنع أن ينصب المصدر من حيث هو مصدر، فإطلاق الناظم غير صحيح. وبإطلاقه السابق لا يعين المراد، ولا يبيّنه⁽⁹⁾.

(1) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، (ج2/ص296).

(2) ينظر: سيبويه، الكتاب، (ج3/ص394). الشاطبي، المقاصد الشافية، (ج2/ص296).

(3) الشاطبي، المقاصد الشافية، (ج2/ص297).

(4) ينظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، (ج1/ص522).

(5) الأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، (ج1/ص290).

(6) المكودي، شرح المكودي على ألفية في علمي الصرف والنحو، (ص86).

(7) ابن مالك، الخلاصة في النحو، (ص44).

(8) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، (ج2/ص600).

(9) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، (ج3/ص221).

وأيضًا قوله (بِمَثَلِهِ أَوْ فِعْلٍ) لم يقيد الفعل بكونه متصرفًا، وهو شرط لازم؛ إذ الفعل إذا كان غير متصرف لا ينصب مصدرًا، ولا يُشْتَقُّ منه، فلما لم يقيد الفعل بكونه متصرفًا أوهم أنك تقول: (نعم الرجل زيدٌ نعمةً)، و(بئس الرجل زيدٌ بؤسًا)، و(حبذا زيدٌ حباً)، وما أشبه ذلك، وذلك وغير صحيح⁽¹⁾.

وبيّن الشاطبي أنه في أبواب الصفة المشبهة قصور عملها عن عمل الأفعال، وأن الصفة المشبهة وأفعال التفضيل عملها مقصور على السببي، وأن أفعال التفضيل إنما يعمل في الضمير الرفع، وفي الظاهر في موضع واحد. أمّا الأفعال التي لا تتصرف فبيّن خروجها؛ لأنها لا مصادر لها، فكيف يصح أن يتوهم نصبها للمصادر⁽²⁾. لعل ما ذهب إليه الشاطبي هو الأقرب إلى الصواب، لأن ابن مالك أطلق الوصف، فلم يقيد بكونه اسم فاعل أو مفعول؛ بل أطلق فيه القول، فاقضى أن الصفة المشبهة باسم الفاعل، وأفعال التفضيل ينصبان المصدر، وذلك لا يجوز؛ لأن كل واحد منهما يسمّى وصفًا في الاستعمال العرفي، ويمتنع أن ينصب المصدر من حيث هو مصدر، وأفعال التفضيل إنما يعمل في الضمير الرفع، وفي الظاهر في موضع واحد؛ أي: في مسألة الكحل⁽³⁾، كما أنه لم يقيد الفعل بكونه متصرفًا، وهو شرط لازم؛ إذ الفعل إذا كان غير متصرف لا ينصب مصدرًا، ولا يُشْتَقُّ منه، فلما لم يقيد الفعل بكونه متصرفًا أوهم صحة القول: (نعم الرجل زيدٌ نعمةً)، وهذا غير صحيح.

4. تعريف المفعول فيه.

قال ابن مالك:

الظرفُ وقتٌ أو مكانٌ ضمناً في باطرادٍ كهنا أمكثُ أزمناً⁽⁴⁾

اعتراض الشاطبي على ابن مالك في قوله: الظرف وقت أو مكان، فجعل الظرف هو نفس الزمان والمكان، وبيّن الشاطبي أن إن كان المعنى صحيحًا، فهو في الاصطلاح النحوي غير صحيح؛ فإن الظرف عند النحويين إنما يطلق على اسم الوقت واسم المكان، لا على معنى الاسم؛ إذ لا يتكلم النحوي إلا في الألفاظ الدالة على المعاني، فكان من حقه أن يقول: الظرف اسم وقت أو مكان كما قال في التسهيل: "هو ما ضمّن من اسم وقت أو مكان معنى في باطراده إلى آخره"، فقيد بالاسم كما ترى. وكذلك قوله: (ضمناً في) غير صحيح في ظاهره؛ إذ ليس المضمّن حرف (في) المنطوق به، وإنما المضمّن معناه كما صرح به أيضاً في التسهيل، فعبارة في هذا الموضع غير سديدة⁽⁵⁾.

لعل ما ذهب إليه الشاطبي ربما يكون هو الراجح، لأن المتعارف عليه ومسلم به عند النحاة أن ظرفي الزمان والمكان اسمان يحملان الدلالة على الزمانية أو المكانية وسلط على كل منهما عامل على معنى (في)، ويكون حكمهما النصب دائماً، ولذلك فإنهما يعدّان من الأسماء التي تدرج تحت قائمة المفاعيل، لكن نلتمس العذر لابن مالك، لأن الفكرة مكتملة عنده، والدليل على ذلك ما بيّنه في كتابيه (التسهيل)، و(شرح الكافية)، حين شرح المصطلح، فقال: "المفعول فيه هو ما نصب من اسم زمان، أو مكان مقارن لمعنى (في) دون لفظها"⁽⁶⁾.

(1) ينظر: المصدر السابق، (ج3/ص221).

(2) ينظر: السابق، (ج3/ص222).

(3) للاستزادة ينظر: السيوطي، همع الهوامع، (ج3/ص93). وخالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، (ج2/ص105).

(4) ابن مالك، الخلاصة في النحو، (ص50).

(5) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، (ج3/ص287).

(6) ابن مالك، شرح الكافية، (ج2/ص675). وابن مالك، شرح التسهيل، (ج2/ص200).

5. خروج (سوى) عن الظرفية.

قال ابن مالك:

وَلَيْسَ سَوِيٌّ سَوَاءٍ اجْعَلًا عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِيُغَيِّرَ جُعِلًا⁽¹⁾

ذهب ابن مالك إلى أن (سوى) تساوي (غير) فقال: "ويساويها مطلقاً (سوى) وينفرد بلزوم الإضافة لفظاً، وبوقوعه صلة، دون شيء قبله، والأصحّ عدم ظرفيته، ولزومه النصب، وقد تضمّ سینه وقد تفتح فيمدّ"⁽²⁾.

وحجته في ذلك القياس والسماع. أمّا القياس؛ كقوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾⁽³⁾، وأمّا السماع ما جاء في الحديث من قول النبي ﷺ: " ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود"⁽⁴⁾. وقال في شرح الكافية⁽⁵⁾: "(سوى) المشار إليه اسم يستثنى به. ويجر ما يستثنى به لإضافته إليه، ويعرب هو تقديرًا، كما تعرب (غير) لفظاً خلافاً لأكثر البصريين في ادعاء لزومها النصب على الظرفية، وعدم التصرف"، ثم قال "إنما اخترت خلاف ما ذهبوا إليه لأمرين:

- أحدهما: إجماع أهل اللغة على أنّ معنى قول القائل: (قاموا سواك) و(قاموا غيرك) واحد. وأنّه لا أحد منهم يقول: "إن سوى عبارة عن مكان، أو زمان". وما لا يدل على مكان، ولا زمان فبمعزل عن الظرفية.
- الثاني: أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك، وأنّها لا تتصرف"⁽⁶⁾.

اعتراض الشاطبي على ابن مالك في أنّ (سوى) تساوي (غير)، وأشار إلى أنّ ما ذهب إليه ابن مالك ما هو إلاّ مذهب الكوفيين، فهي عندهم تخرج عن الظرفية في اختيار الكلام، فتقع عندهم مرفوعة ومجرورة ومنصوبة، فاختر ابن مالك مذهبهم، فجعل (سوى) مثل (غير) مطلقاً، فتقع عنده مبتدأ وفاعلاً⁽⁷⁾.

وأشار الشاطبي في موضع آخر قائلاً: "والحق أنّ، ابن مالك في هذه القاعدة غير مصيب"⁽⁸⁾.

وقد ذهب سيبويه والجمهور في هذه المسألة أنّ سوى لا يكون إلاّ ظرفاً، ولا يخرج عن النصب على الظرفية إلى الرفع أو الجر أو النصب على غير الظرفية إلاّ في ضرورة الشعر، وأمّا في الاختيار فلا⁽⁹⁾، وما استشهد به ابن مالك يحتمل التأويل. وإلى ذلك ذهب كل من الأبندي⁽¹⁰⁾، وابن عصفور⁽¹¹⁾، وابن أبي ربيع⁽¹²⁾، وابن هانئ، فقال ابن هانئ في شرحه للألفية في (سوى)⁽¹³⁾: "إنها ظرف، وهو الصحيح، وهو مذهب سيبويه، والدليل على ظرفيتها وقوعها صلة وحدها، فتقول: (مررت بمن سواك)

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو، (ص52).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل، (ج2/ص314).

(3) سورة آل عمران، الآية: (64).

(4) البخاري، صحيح البخاري، فصل الرقاق، باب كيف الحشر، حديث رقم (6528)، (ج8/ص110).

(5) ابن مالك، شرح الشافية الكافية، (ج2/ص716).

(6) المصدر السابق، (ج2/ص716).

(7) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، (ج3/ص395).

(8) المصدر السابق، (ج3/ص405).

(9) ينظر: سيبويه، الكتاب، (ج1/ص202).

(10) حسن الحربي، شرح الجزوليّة لأبي حسن علي بن محمد الأبندي (ت680هـ)، (ج2/ص41).

(11) ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، (ص332). وابن عصفور، ضرائر الشعر، (ص292). وابن عصفور، المقرب، (ص190).

(12) ينظر: الأشبيلي، البسيط في شرح جمل الزجاجي، (ج2/ص883).

(13) ابن هانئ، شرح ألفية ابن مالك، (ج2/ص464).

لكننا نرى أن ما ذهب إليه ابن مالك هو الصحيح؛ لأن لو كانت (سوى) ظرفاً، لأعطت معنى (في) الذي كانت تتضمنه، والمتعارف عليه عند النحاة أن الظرف، سواء كان ظرف زمان أو مكان، يجب أن يتضمن معنى (في)، وما لا يدل على مكان، ولا زمان فيبمعزل عن الظرفية. وأن جميع ما استدلل به الناظم مبناه على السماع، فإن القياس عند أهل اللسان تابع غير متبوع، أي تابع للسمع من العرب، فالسمع هو الحاكم على القياس، وليس السماع تابعاً للقياس، فلا يكون القياس حاكماً على السماع.

6. مجيء المصدر حالاً سماعاً أم قياساً.

الأصل في الحال أن يأتي وصفاً، لكنه وصف غير مطلق؛ بل مقيد بوقت، ولا يقوم بنفسه؛ بل يقوم بذات، والمصدر اسم مطلق لا يتقيد بزمن، والناظر إلى صفاتهما يجد خلافاً بينهما وقد جاء في كلام العرب أن المصدر قد يأتي حالاً، نحو: (جاء زيد مشياً)، والذي يعيننا هنا اختلاف العلماء في قياس المصدر أو وقفه على السماع.

قال ابن مالك:

وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ حَالًا يَقَعُ بِكَثْرَةِ كَبَعْتَهُ زَيْدٌ طَعَّ (1)

اعتراض الشاطبي على ابن مالك في القول بالقياس في المصدر؛ إذ لو كان المصدر حالاً قياساً لم يحتج إلى قوله: (بكثرة)، فلما قال ذلك دل على أن في القياس مغمراً، ومذهب سيويه وأكثر النحويين (2) يرون أنه ليس بقياس، وإليه أشار أبو حيان بقوله: "أجمع البصريون والكوفيون على أنه لا يستعمل من ذلك إلا ما استعملته العرب، ولا يقاس عليه غيره فلا تقول: (أتانا سرعةً)، ولا (أتانا رجلةً)، ولا (جاء زيد بكاءً)، تريد: باكياً، ولا (ضحك زيد انتكاءً)، تريد متكئاً" (3)؛ لكن المبرد (4) في (المقتضب) شذ قفاس ذلك في كل شيء يدل عليه فعل من المصادر فأجاز (أتانا سرعةً، ورجلةً)؛ لأن السرعة والرجلة من ضروب الإتيان، ولا يجيز (أتانا ضرباً)، ولا (ضحكاً)؛ لأنه ليس من ضروب الإتيان. ويشير الشاطبي قائلاً: "والمذهب الأول أولى، لأن الحال في معنى الخبر، فكما لا يقع المصدر خبراً عن الجثة قياساً، وإنما يكون بالسمع فلا تقول: (زيد ضرب) ولا: (أنت قيام) قياساً على قولهم: (زيد عدل)، فذلك الحال لا يكون بالمصادر قياساً، وكذلك الحال وصف من الأوصاف التي تجري على النكرات فكما لا تقول: (مررت برجل ضرب) قياساً على قولهم: (مررت برجل عدل)، فذلك لا تقول: (أنته سرعة) كما تقول: (أنته سعياً). وهذا ظاهر (5).

وبعد عرض الآراء السابقة نرجح ما ذهب إليه المبرد، وهو جواز القياس وذلك لكثرة السماع الفصيح؛ لأن مجيء المصدر حالاً فيه فائدة بلاغية لا يؤديها الحال إذا كان وصفاً وهي المبالغة في الشيء.

7. منع تقديم التمييز على العامل.

قال ابن مالك:

وَعَامِلُ التَّمْيِيزِ قَدِيمٌ مُطْلَقًا وَالْفِعْلُ دُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبِقًا (6)

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو، (ص53).

(2) سيويه، الكتاب، (ج1/ص186)، الشاطبي، المقاصد الشافية، (ج3/ص441)، الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، (ج2/ص9). وابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (ج2/ص203). خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، (ج1/ص581).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، (ج9/ص46).

(4) ينظر: المبرد، المقتضب، (ج3/ص234).

(5) الشاطبي، المقاصد الشافية، (ج3/ص441).

(6) ابن مالك، الخلاصة في النحو، (ص55).

يقول ابن مالك⁽¹⁾: "ولا يمنع تقديم المميّز على عامله إن كان فعلاً متصرفاً وفاقاً للكسائي والمازني والمبرد، ويمتنع إن لم يكنه بإجماع، وقد يستباح في الضرورة".

وافق كل من ابن جابر الهواري⁽²⁾، وابن هاني⁽³⁾، وابن عصفور⁽⁴⁾، وأبي حيان ابن مالك في تقديم التمييز على عامله، وأشار إلى ذلك أبو حيان بقوله: "وهو الصحيح؛ لكثرة ما ورد من الشواهد على جواز ذلك قياساً على سائر الفضلات"⁽⁵⁾. واعتراض الشاطبي على ابن مالك في جواز تقديم التمييز على عامله، والصحيح منع ذلك من جهة القياس والسماع. أمّا السماع: فلو كان مقولاً لسمع، لكن جواز التقديم لم يُسمع إلا نادراً في الشعر الذي هو محل ضرورة، فدلّ على أنّ العرب تمتنع منه قصداً.

وأما القياس: فإنّ التمييز هنا منقول من الفاعل، فأصله أن يكون فاعلاً، فكهوا أن ينقلوه عن موضعه الأصلي، وهو أن يؤخروه عن العامل فيه، إذ كان الفاعل لا يتقدم على عامله⁽⁶⁾. وأيضاً منع لشبهه بالنعته من حيث كونه بياناً لما قبله، فلا يتقدم.

وهذا ما أشار إليه الزجاج في كتابه (الجملة) فقد منع تقديم التمييز على عامله المتصرف؛ لأنّه منقول من الفاعل، والفاعل لا يجوز تقديمه، - وأيضاً - لا يجوز تقديم ما نقل منه⁽⁷⁾. وقال الرضي في شرح (الكافية): "أنّه إذا فسرت التمييز بعد الإبهام فقد نكرته، إجمالاً وتفصيلاً، وتقديمه يخل بهذا المعنى، فلما كان تقديمه يتضمن إبطال الغرض من جعله تمييزاً، لم يستقم"⁽⁸⁾. وإليه ذهب ابن الناظم، فهو يمنع تقديم التمييز على عامله؛ لأنّه فاعلٌ في الأصل وقد حوّل الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة، فلا يغير عما يستحقه من وجوب التأخير لما فيه من الإخلال بالأصل⁽⁹⁾. حيث ينتقل من الفاعلية إلى الابتداء، لذلك لا يجوز، وما جاء من جواز في الشعر ما هو إلا ضرورة، والضرورة تعني القلة، والقياس في النحو على السماع بكثرة. وعليه يكون ما ذهب إليه الشاطبي وابن الناظم، هو الأقرب للصواب.

8. بدل الضمير من الاسم الظاهر.

تحدث ابن مالك عن البديل، وبيّن أنّه ينقسم من حيث الإظهار والإضمار إلى أربعة أقسام: ظاهر من ظاهر، ومضمر من مضمر، وظاهر من مضمر ومضمر من ظاهر.

فلا يجوز عند ابن مالك بدل المضمر من الاسم الظاهر، نحو: (رأيت زيداً إياه)، فهو عنده تأكيد وإلى ذلك أشار بقوله: "ويبدل المضمر من الظاهر نحو: (رأيت زيداً إياه). والمضمر من المضمر نحو: (رأيتك إياك). والصحيح عندي أن نحو: (رأيت زيداً إياه)، لم يستعمل في كلام العرب نثره ونظمه، ولو استعمل لكان توكيداً لا بدلاً"⁽¹⁰⁾.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل، (ج2/ص389).

(2) ينظر: الهواري، شرح ألفية ابن مالك، (ج3/ص11).

(3) ينظر: ابن هاني، شرح ألفية ابن مالك، (ج2/ص623).

(4) ينظر: ابن عصفور، شرح جملة الزجاجي، (ج2/ص426).

(5) ينظر: أبو حيان الأندلسي، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، (ج2/ص415).

(6) الشاطبي، المقاصد الشافية، (ج3/ص554).

(7) الزجاجي، الجملة في النحو، (ص242).

(8) الرضي، شرح الرضي على الكافية، (ج1/ص713).

(9) ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، (ج2/ص203).

(10) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، (ص172).

وذهب ابن عصفور في (المقرب)، إلى أنه لا يبدل المضمرة من الاسم الظاهر فإذا قلت: (ثلث الرغيف أكلت الرغيف إيَّاه)، لم يكن في الجملة الواقعة خبرٌ لثالث الرغيف رابط يربطها بالمخبر عنه، إلاَّ إيَّاه، وهو على نية استئناف عامل منفصل من الجملة التي قبله⁽¹⁾.

اعتراض الشاطبي على ابن مالك في بدل الضمير من الاسم الظاهر، نحو: (رأيت زيدًا إيَّاه)، ف(زيد) عند الشاطبي بدلٌ، لا تأكيدٌ، وقد أشار إلى ذلك بقوله: "وتقول في بدل المضمرة من الظاهر: (أكرمت زيدًا إيَّاه)⁽²⁾، وعلى هذا الرأي ابن يعيش في (شرح المفصل)؛ حيث يرى أنَّ بدل الضمير من الاسم الظاهر نحو: (رأيت زيدًا إيَّاه)، مضمرة (زيد) ظاهرٌ، وقد أُبدل منه للبيان. ومن ذلك (مررت بزيد به)، الهاء ضميرٌ مجرورٌ، وقد أُبدله من (زيد)، وأعاد الجارَّ؛ لأنه لا منفصلٌ للمجرور، والمتصلٌ لا يقوم بنفسه⁽³⁾.

كما أشار إلى ذلك أبو حيان في (ارتشاف الضرب) بقوله: "إنَّه لو أُبدلت مضمرةً من ظاهر في بدل كل من كل قلت: (رأيت زيدًا إيَّاه)، هكذا مثل أصحابنا"⁽⁴⁾.

وما ذهب إليه الشاطبي في المسألة السابقة، نجد المبرد⁽⁵⁾، والمرادي⁽⁶⁾، قد ذهبوا إليه، حيث أجازوا إبدال المضمرة من الاسم الظاهر.

9. حكم الفصل بين فعل التعجب ومعموله.

قال ابن مالك:

وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍ مُسْتَعْمَلٍ وَالْخُلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقْرَرٌ⁽⁷⁾

إنَّ الفَصْلَ بالظرف والمجرور في أبواب العربية مُتَقَرَّرٌ محتملٌ فيما هو أشدُّ من الفصل بين فعل التعجب ومعموله، وهو الفصل بهما بين المضاف والمضاف إليه، وهما كالشيء الواحد، فهذا أشدُّ من الفصل بهما بين معمولٍ وعاملٍ ليسا كالشيء الواحد. والأصل ألاَّ يفصل بين فعل التعجب ومعموله، لكن النحاة أجازوه بشرط أن يكون الظرف والجار والمجرور متعلقين بفعل التعجب، لوروده عن العرب في مجرى كلامهم؛ ولأنَّ الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما.

اعتراض الشاطبي على ابن مالك؛ لأنه أطلق القول بجواز الفصل بالظرف والمجرور، ولم يبيِّن أنَّ الجواز مخصوص بما إذا كان متعلقاً بفعل التعجب، إذ قال: (وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍ.. مُسْتَعْمَلٌ) ولم يقيِّد، فاقتضى ذلك جواز: (ما أنفَعَ عِنْدَ الْحَاجَةِ مُعْطِيكَ)، و(ما أَحْسَنَ فِي الْخَيْرِ مُوَأْفَكَ)، على أن يكون الفاصل متعلقاً بالمعمول. وهذا غير جائز على ما نقله المؤلف⁽⁸⁾.

(1) ابن عصفور، المقرب، (ج1/ص245).

(2) الشاطبي، المقاصد الشافية، (ج5/ص215).

(3) المصدر السابق، (ج5/ص215). وشرح المفصل، (ج2/ص268).

(4) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، (ج4/ص1963).

(5) المبرد، المقتضب، (ج4/ص296).

(6) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، (ج2/ص1047).

(7) ابن مالك، الخلاصة في النحو، (ص66).

(8) الشاطبي، المقاصد الشافية، (ج4/ص504-505).

وقد اتفق ابن عقيل⁽¹⁾ في (شرحه للألفية) والأشموني⁽²⁾، في (شرحه للألفية) مع الشاطبي في وجوب تقييد الفصل بين فعل التعجب ومعموله، حيث قالوا بعدم جواز الفصل بينهما بأجنبي، فلا تقول: (ما أحسن بمعروف أمرًا)، و(لا ما أحسن عندك جالسًا)، ولا (ما أحسن في الدار عندك بجالس)⁽³⁾. وقد بيّن ابن عصفور أنّ النحاة اختلفوا في الفصل بين فعل التعجب وبين معموله بالظرف والمجرور، فمنهم من أجاز ومنهم من منع، وقد بيّن حجج الطرفين دون ترجيح فقال: "المانع يحتج بضعف هذا الفعل وقلة تصرفه، والذي يجيز يحتج بأن ذلك قد جاء في الحرف مع أنّ الحرف أضعف من الفعل، فالأحرى أن يجوز مع الفعل، وذلك نحو قولك: "إن بك زيدًا مأخوذ"⁽⁴⁾.

وأما الشاطبي فقد صرح أنّ ابن مالك عندما تحدث عن الفصل كان يقصد الفاصل المتعلق بفعل التعجب لا غيره، لكن ما أطلقه من قول كان غير مطابق لمراده، وإلى ذلك أشار الشاطبي بقوله: "فكان إطلاقه غير مطابق لمراده، فكان غير مستقيم"⁽⁵⁾. لذلك كان محلًا لاعتراضه عليه.

10. العامل في جواب الشرط.

اتفق النحويون على أنّ أدوات الشرط تتطلب فعلين يكون الأول شرطًا، والثاني جوابًا، نحو: (إن تدرس تتجج). لكنهم اختلفوا في عامل الجزم في جواب الشرط.

قال ابن مالك في التسهيل⁽⁶⁾: "وجزم الجواب بفعل الشرط، لا بالأداة وحدها، ولا بهما، ولا على الجوار، خلافًا لزعامي ذلك".

اعترض الشاطبي على ابن مالك إذ جعل الفعل الأول هو الجازم للثاني "وبيّن أنّ في هذه المسألة أربعة مذاهب:

- الأول: أنّ الأداة وحدها تجزم الفعلين، وقد ذهب كل من الزجاجي⁽⁷⁾، وابن يعيش⁽⁸⁾، وابن عصفور⁽⁹⁾، السيوطي⁽¹⁰⁾، وغيرهم إلى ما ذهب إليه الشاطبي.

- الثاني: أنّ الفعل الأول مجزوم بالأداة، والفعل الثاني: مجزوم بفعل الشرط.

- الثالث: أنّ الأداة هي الجازمة للأول وحده، وأما الثاني فمجزوم بالأداة وما عملت فيه. وينسب هذا المذهب إلى سيبويه الذي قال في كتابه: "واعلم أنّ حروف الجزاء تجزم الأفعال، وينجزم الجواب بما قبله"⁽¹¹⁾، والمتدبر لكلامه يرجح أنّ الجازم (إن) والفعل، لأنّه أشار في بداية كلامه السابق إلى أنّ (إن) تجزم الأفعال، ثم عطف بقوله: "وينجزم الجواب بما قبله" فهذا يدلّ على أنّ المراد من قوله "تجزم الأفعال" أنّ الجازم لجواب الشرط (إن) والفعل. كما ذهب إلى ذلك المبرد فبيّن أنّه إذا قلت: (إن تأتني آتِك)، ف(تأتني) مجزومة ب(إن)، وأتِك مجزومة ب(إن) وتأتني"⁽¹²⁾؛ أي ب(إن) والفعل معًا.

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (ج3/ص157).

(2) الأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، (ج2/ص271).

(3) المصدر السابق، (ج2/ص272).

(4) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، (ج2/ص49).

(5) الشاطبي، المقاصد الشافية، (ج4/ص505).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل، (ج4/ص79).

(7) الزجاجي، الجمل في النحو، (ص211).

(8) ابن يعيش، شرح المفصل، (ج7/ص42).

(9) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، (ج2/ص187).

(10) السيوطي، همع الهوامع، (ج3/ص332).

(11) سيبويه، الكتاب، (ج3/ص255).

(12) المبرد، المقتضب، (ج2/ص49).

- أما الرابع: أن فعل الجواب مجزوم على الجوار، وقد نسب الرضي هذا الرأي للكوفيين؛ لأن الشرط عندهم مجزوم بالأداة، والجواب مجزوم بالجوار؛ لمجاورته المجزوم، وهو فعل الشرط⁽¹⁾.

لكن الشاطبي بيّن أن ابن مالك عدل عن مذهبه في التسهيل وتوجه في ألفيته إلى مذهب آخر، حيث قال في الألفية:

فَعْلَيْنِ يَفْتَضِيْنَ شَرْطُ قَدَمًا يَثْلُو الْجَزَاءَ وَجَوَابًا وَسِمًا⁽²⁾

وبذلك تكون إن أداة الشرط عنده هي العاملة في الفعلين ويشير الشاطبي إلى أن هذا ما هو إلا إشعار بأن الأدوات المذكورة هي التي جزمت الفعلين معاً، لأنه وضعها جوارم، ثم ذكر محل الجزم الذي تطلبه، فذكر ابن مالك (فعلين)، فدل على أن الجزم فيهما معاً بالأداة الداخلة على جملة الشرط؛ لذلك صرح الشاطبي أن أصح هذه المذاهب الأربعة ما ذهب إليه الناظم في ألفيته؛ لأنه أشعر في كلامه بالعلة التي لأجلها ذهب إلى ما ذهب إليه، وذلك أن العمل أصله الطلب، فكل عامل إنمّا يثبت له العمل إذا ثبت طلبه له، وإذا كان يطلب أكثر من عامل واحد، فلا بد من أن يقتضي جميع ما يطلبه، كالفعل اللازم، والمتعدي إلى واحد، أو إلى اثنين، أو ثلاثة⁽³⁾.

لكن شرط العمل بعد ثبوت الطلب أمران:

- أحدهما: الاختصاص وهو في الحقيقة، المحقق للطلب.

- والثاني: أن لا يصير مع مطلوبه كالشيء الواحد، فالعلة هي الطلب، وهو المناسب للعمل وما عدا ذلك شرط⁽⁴⁾.

والذي نختاره إعمال أداة الشرط في الفعل الأول، وهي تقتضي الفعلين كليهما، وعليه فإن الذي أوجب إعمالها في الأول يوجب إعمالها في الثاني لاقتران الثاني بالأول تلازماً تركيبياً ومعنى، فإن قلنا: (إن تدرس) فالتركيب والمعنى يستوجبان الجواب لفصاحة التركيب وتمام المعنى.

المبحث الثاني:

استدراكات الشاطبي على ابن مالك.

أولاً- تعريف الاستدراك:

الاستدراك لغة: جاء في المعجم الوسيط: استدرك ما فات: تداركه، والشيء بالشيء تداركه به، وعليه القول: أصلح خطأه، أو أكمل نقصه أو أزال عنه لبساً⁽⁵⁾.

الاستدراكات: استفعال من (درك)، ودرك: الذرك: اللحاق، وقد أدركه. ورجل درك: مدرك كثير الإدراك، وقلما يجيء فعّال من أفعل يُفعل إلا أنهم قد قالوا حسّاس درك، لغة أو ازدواج، ولم يجيء فعّال من أفعل إلا درك من أدرك، وجبار من أجبره على الحكم أكرهه...، وحكى اللحياني: رجلٌ مدركةٌ، بالهاء، سريع الإدراك، ومدركة: اسم رجلٍ مشتقٌ من ذلك. وتدارك القوم: تلاحقوا؛ أي: لحق آخرهم أولهم. وفي التنزيل: حتّى إذا أدركوا فيها جميعاً⁽⁶⁾.

الاستدراك اصطلاحاً:

(1) الرضي، شرح الرضي على الكافية، (ص92).

(2) ابن مالك، الخلاصة في النحو، (ص90).

(3) الشاطبي، المقاصد الشافية، (ج6/ص118).

(4) المصدر السابق، (ج6/ص118).

(5) أنيس منصور، المعجم الوسيط، مادة (درك)، (ص291).

(6) ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي ابن منظور (ت 711هـ)، لسان العرب، دار صادر، ط3، بيروت-لبنان، 1414هـ، (ج10/ص419).

هو دفع توهم يتولد من الكلام المتقدم دفعا شبيها بالاستثناء⁽¹⁾.
 إذاً هو إضافة أو زيادة إلى الحقيقة العلمية المسبوق إليها لعدم علم المصنف بها.
 والذي يتضح لنا أن الاستدراك أشمل من الاعتراض، فالثاني جزء من الأول، والاعتراض يحمل معنى التضاد، فهو نقص
 لكلام سابق أمّا الاستدراك فأوسع من التضاد، فهو أعم من الاعتراض.

ثانياً-استدراكاته في مسأله:

1. تقديم الحال.

وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبَ بِفِعْلِ صُرْفًا أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتْ الْمُصْرَفًا

فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَمُسْرَعًا ذَا رَاحِلٍ وَمُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا⁽²⁾

قال ابن مالك في شرح الكافية⁽³⁾: "إذا كان العامل في الحال فعلاً متصرفاً ك(دعا) أو صفة تشبه الفعل المتصرف ك(راجل) و(مقبول)، جاز تقديم الحال عليه كقولك: (زيد مخلصاً دعا)، و(هو مسرعاً راجل) و(أنت شاهداً مقبول)".

وافق الشاطبي ابن مالك فيما سبق، لكنه استدرك عليه، مبيّناً أن ابن مالك أجاز تقديم الحال على العامل، ولم يتطرق لحكم تقديمه على صاحبه، فقد استثنى الحال المجرور بحرف، فحكى المنع عن النحويين، وارتضى هو الجواز، فاقترضى أن الجواز يندرج على جميع المواضع سوى ذلك الموضع - أي: تقديمه على الفعل المتصرف - وذلك غير صحيح، فإنّ التقديم على صاحبه فقط، قد يمتنع في مواضع منها:

- "أن يكون العامل مصدرًا موصولاً، نحو: (أعجبنى قيام زيد مسرعاً)، فلا يجوز أن تقول: (أعجبنى مسرعاً قيام زيد). ومسرعاً حال من زيد؛ لأنّ الحال من صلة المصدر، وصلته لا تتقدّم عليه، ولا شيء منها.
- أن يكون العامل صلة الألف واللام، نحو: (أعجبنى الآتي مسرعاً)؛ إذ لا يتقدم ما في حيز الموصول إليه.
- أن يكون الحال مقروناً ب(إلا) أو في معناه، نحو: (لم يأت زيد إلا مسرعاً)، إلى أشياء من هذا النوع".

(1) علي الجرجاني، التعريفات، (ص21).

(2) ابن مالك، الخلاصة في النحو، (ص53).

(3) ابن مالك، شرح الكافية، (ج2/ص702).

وقد وافق الأشموني في (شرحه للألفية⁽¹⁾)، والسيوطي في (همع الهوامع)⁽²⁾، ما ذهب إليه الشاطبي في هذه المسألة. ومما سبق يتبين لنا أن ابن مالك يجيز تقديم الحال على عاملها؛ أي: ناصبها، وذلك إذا كان العامل فعلاً متصرفاً، أو كان وصفاً يشبه الفعل، والوصف الذي يشبه الفعل المتصرف هو ما تضمن معنى الفعل وحروفه وقبل التأنيث والتثنية والجمع، وذلك كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة.

1- معاني حرف الجر (من).

قال ابن مالك في (شرح التسهيل)، فمن مجيئها لبيان الجنس، نحو قوله تعالى: ﴿يُحْلَوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّنْ سُندُسٍ﴾⁽³⁾، ومجيئها للتبعيض، بشرط أن تكون بمعنى (بعض)؛ أي: لا تدلُّ على العموم، نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَأْتِيهِمْ الْآخِرُ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾⁽⁴⁾، كما تأتي لابتداء الغاية في المكان، وإتيانها للمكان متفق عليه، نحو قوله تعالى: ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾⁽⁵⁾ أمّا مجيئها لابتداء غاية الزمان فمختلف فيه، ومن أجاز ذلك، فهو صحيح موافق لكلام العرب. ووقد تأتي -أيضاً- لابتداء الغاية في غير مكان ولا زمان، نحو قولك: (قرأت أول سورة البقرة إلى آخرها)⁽⁶⁾.

والظاهر من كلام ابن مالك السابق عندما قال تأتي (من) لابتداء الغاية في غير مكان ولا زمان، وذلك نحو قولك: (قرأت أول سورة البقرة إلى آخرها)، إنّه استأنس بكلام سيبويه حيث قال: "وتقول إذا كتبت كتاباً من فلان إلى فلان"، قال: "فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها"⁽⁷⁾. أي: بمنزلة الأماكن في ابتداء الغاية وانتهائها.

ومن مجيئها للاستعلاء نحو قوله تعالى: ﴿وَنَصَرْنَا مِنْ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾⁽⁸⁾؛ أي: على القوم، ومن ورودها للبدل: نحو، ﴿أَرْضِيئُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾⁽⁹⁾، بمعنى بدلاً من الآخرة، وللمجازة، نحو: ﴿إِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ مِنْ كُلِّ مُتَكَبِّرٍ﴾⁽¹⁰⁾، وتأتي للتعليل، نحو: (جنئك من أجل إكرامك). وقد حكى ابن مالك عن الأخفش أن تكون بمعنى (الباء)⁽¹¹⁾، كقوله: ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفِ حَفِيٍّ﴾⁽¹²⁾.

وأما الشاطبي فقد وافق ابن مالك فيما ذهب إليه، واستدرك عليه بأنه يمكن جعل ابتداء الغاية للمكان هو الأصل، وما سواه راجع إليه بالمجاز، فكأنه جعل الأشخاص أماكن بالتأويل لملازمة الأماكن لها؛ إذ لا يقال من فلان إلى فلان إلا ولهما مكانان بينهما مسافة، ويصل الكتاب من أحد المكانين إلى الآخر⁽¹³⁾.

2. إقامة غير المفعول الأول مقام الفاعل.

(1) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، (ج2/ص19).

(2) السيوطي، همع الهوامع، (ج2/ص307).

(3) سورة الكهف، الآية: (31).

(4) سورة البقرة، الآية: (8).

(5) سورة الإسراء، الآية: (1).

(6) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، (ج3/ص130-131).

(7) سيبويه، الكتاب، (ج4/ص224).

(8) سورة الأنبياء، الآية: (77).

(9) سورة التوبة، الآية: (38).

(10) سورة غافر، الآية: (27).

(11) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، (ج3/ص133-134).

(12) سورة الشورى، الآية: (45).

(13) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج3/ص595).

قال ابن مالك:

وَبَاتِّفَاقٍ قَدْ يَنْوِبُ الثَّانِي مِنْ بَابِ كَسَا فِيمَا التَّبَاسُهُ أَمِنْ

فِي بَابِ ظَنَّ وَارَى الْمَنْعُ اشْتَهَرَ وَلَا أَرَى مَنْعًا إِذَا الْفَصْدُ ظَهَرَ (1)

أجاز ابن مالك نيابة المفعول الأول من كل باب بلا خلاف، كما أجاز نيابة المفعول الثاني من باب (كسا). وأشار إلى أنَّ أكثر النحويين منعوا نيابة المفعول الثاني من باب (ظن)، والصحيح جوازه عنده إذا أمن اللبس. وافق الشاطبي ابن مالك فيما ذهب إليه، وبَيَّنَّ أَنَّ ابن مالك تكلم أولاً فيما لم يكن للفعل إلا مفعول واحد، ثم ذكر ما له أكثر من مفعول، وأيهما يقام إذا اجتمعت هذه المفاعيل، فقد قسَّم ذلك إلى ثلاثة أبواب، وهي: باب كسا، وهو باب المفعولين اللذين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، وباب علم، وهو باب المفعولين اللذين أصلهما المبتدأ والخبر. والثالث: باب أرى، وهو باب ما يتعدى إلى ثلاثة.

ولكنه صرَّح في (المقاصد الشافية) أنَّ ابن مالك ترك ذكر باب رابع لم يتعرض لذكره، وهو (باب أمر)، وأنَّه استدركه عليه. قال الشاطبي: "وترك ذكر باب رابع، وهو باب المفعولين اللذين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، وأصل أحدهما حرف الجر، وهو (باب أمر)، وكان من حقه أن يبيِّن حكمه، لاسيما وفيه من الإشكال ما ليس في غيره؛ لأنَّه إذا كان أصل أحد المفعولين حرف الجر فكأنَّه مجرور، وإذا كان كذلك، فهل يعامل معاملة باب (كسا) اعتباراً بفقد الجار أم يعامل معاملة الأصل، فلا يقام إلا الذي ليس أصله حرف الجر؟ في ذلك نظر يفترق إلى بيانه، وهو لم يعرج عليه، وقد نصوا على التزام إقامة الذي ليس أصله حرف الجر، فتقول: (أمر زيد الخير)، ولا يقال: (أمر الخير زيدا)(2).

وهكذا لم يخرج الشاطبي عمَّا قرره ابن مالك في ما ينوب عن الفاعل إلا أنَّه استدرك عليه أنَّه ترك (باب أمر). ولم أعثر على أحد من النحاة قد استدرك على ابن مالك في ذلك.

3. مجيء صاحب الحال نكرة.

قال ابن مالك:

وَأَمَّ يُنَكِّرُ غَالِبًا ذُو الْحَالِ إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصِّصْ أَوْ يَبِينُ

مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ كَلَّا يَنْبَغُ امْرُؤٌ عَلَى امْرَأٍ مُسْتَسْهِلًا (3)

من المعلوم أنَّ حق صاحب الحال أن يكون معرفة؛ لأنَّه محكوم عليه، ولا يحكم على مجهول؛ لعدم الفائدة. ولا ينكر صاحب الحال إلا عند وجود مسوغ.

ومن المسوغات التي أوردها ابن مالك(4):

(1) أن يتقدم الحال على النكرة؛ أي: صاحب الحال، نحو قولك: (جاءني راكباً رجل).

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو، (ص44).

(2) الشاطبي، المقاصد الشافية، (ج3/ص52).

(3) ابن مالك، الخلاصة في النحو، (ص53).

(4) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية، (ج2/ص738-739).

- (2) تخصيص صاحب الحال بوصف أو إضافة، وتخصيصه بوصف نحو قولك: (جاءني من قومك شاكياً)، وبإضافة، نحو قوله تعالى: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ﴾⁽¹⁾.
- (3) اعتماد صاحب الحال النكرة على نفي أو استفهام، فمثال النفي قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾⁽²⁾. بيّن الشاطبي أنّ ابن مالك ذكر المسوغات السابقة لمجيء صاحب الحال نكرة، لكنه سكت عن مواضع آخر، استدرکها عليه مبيّناً أنّ ابن مالك قد استثنى وهي جارية مجرى المواضع الثلاثة السابقة في القياس، وهي:
- أحدها: كون جملة الحال مقرونة بـ(الواو) كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾⁽³⁾، فالحال هنا من نكرة سائغٌ واردٌ في الكلام الفصيح الذي لا أفصح منه.
 - والثاني: كون الحال لا يصح أن يكون وصفاً لكونه بالجامد، كقولهم: (هذا خاتمٌ حديدًا)، و(عندي راقودٌ خلًا)، و(هذه صفة خزًا).
 - والثالث: اشتراك المعرفة مع النكرة في الحال، كقولك: (هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين)، و(هذان رجلان وعبد الله منطلقين) ينصب (منطلقين) على الحال؛ إذ لا يصح جريانه نعتاً على أحدهما؛ للمخالفة التي بين النكرة والمعرفة⁽⁴⁾.
- وقد وافق أبو حيان⁽⁵⁾ في (منهج السالك)، والسيوطي⁽⁶⁾ في (همع الهوامع) ما استدرکه الشاطبي على ابن مالك في هذه المسألة.

لكننا نلتزم العذر لابن مالك لأننا نراه في (شرحه للتسهيل): يذكر المواضع التي استدرکها الشاطبي عليه، حيث قال: " لا يكون صاحب الحال في الغالب نكرة، ما لم يختص أو يسبقه نفي أو شبهه أو تتقدم الحال أو تكن جملة مقرونة بالواو، أو يكن الوصف به على خلاف الأصل، أو يشاركه فيه معرفة"⁽⁷⁾.

4. العطف على اسم لا إذا لم تتكرر.

قال ابن مالك:

وَالْعُطْفُ إِذَا لَمْ تَتَكَرَّرْ لَا أَحْكَمًا لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ انْتَمَى⁽⁸⁾

صرح الشاطبي أنّ ابن مالك بيّن حكم الاسم المعطوف على اسم (لا) إذا لم تتكرر (لا)، فحكمه حكمُ النعت المفصول، فلا يجوز فيه إلا الرفع والنصب، أمّا البناء فلا يجوز. ومثال عدم تكرار (لا) في حالة النصب نحو قولك: (لا حول وقوة إلا بالله)، والرفع نحو قولك: (لا حول وقوة إلا بالله)⁽⁹⁾.

كما بيّن الشاطبي أنّ ابن مالك تعرض للقسم الأول -الذي أشرنا إليه سابقاً- وترك القسم الثاني الذي تتكرر فيه (لا)، اعتماداً على ذكره له، فلم يحتج إلى إعادته، إلا أنه لم يبيّن وجه التكرار. ولها إن تكررت اعتباران قد استدرکهما على ابن مالك.

(1) سورة فصلت، الآية: (10).

(2) سورة الحجر، الآية: (40).

(3) سورة الحجر، الآية: (4).

(4) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، (ج3/ص 444-447).

(5) أبو حيان، منهج السالك، (ج4/ص 302).

(6) السيوطي، همع الهوامع، (ج2/ص 305).

(7) ابن مالك، شرح التسهيل، (ج2/ص 331).

(8) ابن مالك، الخلاصة في النحو، (ص 40).

(9) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، (ج2/ص 442).

- أحدهما: اعتبار التوكيد للأولى، فهذا حكم المعطوف، معه كما لو لم تنكر (لا) أصلاً، فيجوز الوجهان، وإلى ذلك أشار سيبويه بقوله: "وتقول: (لا رجل ولا امرأة يا فتى)، إذا كانت (لا) بمنزلتها في ليس، -يعني لا- حين قلت: (ليس لك رجلٌ ولا امرأة)"⁽¹⁾.
- والثاني: اعتبار الاستئناف، وأن يكون ما بعدها جملةً مستأنفةً، فهذا هنا لا بد من البناء؛ إلا أن تُحمل على ليس⁽²⁾.

ولعل ما استدركه الشاطبي على ابن مالك كان موافقاً لما ذكره سيبويه كما بينا وهو الراجع.

5. وجوب حذف حرف الجر مع المفعول له.

يقول ابن مالك: "كل مصدر اجتمعت فيه شروط الانتصاب على أنه مفعول له، فجازر جره باللام. فإن فقد المفعول له اتحاد الفاعل، أو الزمان مع قصد التعليل، فلا بد من اللام أو ما يقوم مقامها، نحو: (جئت لأمرِك إِيَّاي) و(أحسن إليك غدا لإحسانك الآن)⁽³⁾.

استدرك الشاطبي على ابن مالك، فبيّن أنّ ابن مالك استثنى من هذا المفعول قسماً لا يلزم فيه الجر بالحروف مع فقد الشروط، فزاد الشاطبي على ابن مالك قسماً لا يلزم فيه الجر بالحروف مع فقد الشروط وذلك إذا كان المفعول له (أنّ وأن)، فإنّه يجوز إسقاط حرف الجر منه على الإطلاق من غير شرط؛ لأنّ هذين الحرفين يُحذفُ معهما حرفُ الجر على كل حال، فتقول: (جئتُك أن تكرمني)، و(جئتُك أنّك كريم)، ولو قلت: (جئتُك إكرامك)، أو (جئتُك كرمك) لم يجز، ولا بد من اللام⁽⁴⁾. وعليه وافق أبو حيان⁽⁵⁾ الشاطبي في ما ذهب إليه في هذه المسألة.

ولعل الراجع ما ذهب إليه الشاطبي في هذه المسألة والذي لم يذكره ابن مالك في معرض كلامه مما استدعى أبو حيان إلى القول بما قاله الشاطبي والتأكيد عليه.

6. تقديم الخبر على المبتدأ وجوباً.

الأصل في تركيب الجملة الاسمية أن يتقدم المبتدأ على الخبر لكن هناك انزياحات في ركني الجملة، الأمر الذي يجعل الخبر يتقدم على المبتدأ وجوباً، وقد سجل النحاة حالات وجب فيها التقديم.

ذكر ابن مالك لما يلزم فيه تقديم الخبر أربعة أسباب. وأكد ذلك الشارحون لألفيته⁽⁶⁾:

- أحدها: أن يوقع تأخيره في لبس ظاهر، نحو: (في الدار رجل)، و(عندك مال).
 - الثانية: أن يقترب المبتدأ بـ(إلا) لفظاً، نحو: (ما لنا إلا اتباع أحمداء) أو معنى، نحو: (إنما عندك زيد).
 - الثالثة: أن يكون لازم الصدرية، نحو: (أين زيد؟) أو مضافاً إلى ملازمها، نحو: (صبيحة أي يوم سفرك)
 - الرابعة: أن يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض الخبر، كقوله تعالى: ﴿أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾⁽⁷⁾.
- والناظر في كلام الشاطبي في (المقاصد الشافية) يرى أنّ ابن مالك نقص ضربين لم يذكرهما في الألفية، فقد استدركهما عليه الشاطبي. يقول الشاطبي: "وقد نَقَصَ الناظمُ مما ذكر في التسهيل ضربان:

(1) سيبويه، الكتاب، (ج2/ص285).

(2) الشاطبي، المقاصد الشافية، (ج2/ص444-445).

(3) ابن مالك، شرح الكافية، (ج2/ص671).

(4) الشاطبي، المقاصد الشافية، (ج3/ص276).

(5) أبو حيان، منهج السالك، (ج2/ص148).

(6) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، (ج1/ص203). والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، (ج1/ص484).

والمكودي، شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف، (ص51).

(7) سورة محمد، الآية: (24).

- أحدهما: الخبرُ الدالُّ عند تقديمه على ما لا يدلُّ عليه عند تأخره، ومثَّل ذلك بقولهم: (لله درُّك!) و(لله أنت!)، فإنَّه يدلُّ مع التقديم على معنى التعجب، ولو قلت: (درُّك لله)، و(أنت لله)، لم يدلَّ على ذلك⁽¹⁾.
- وأكد هذا الرأي السيوطي⁽²⁾ في (همع الهوامع).
- والثاني: الخبر الذي مبتدؤه أنَّ المفتوحة المشدَّدة ومعمولاها، نحو قولك: (في علمي أنَّك صادق)، و(عندي أنَّ زيدًا قائم). ولا تقول: (أنَّك صادق في علمي)، ولا (أنَّ زيدًا قائم عندني)⁽³⁾.
- وأكد الأشموني ما ذهب إليه الشاطبي، ووجه ذلك: إمَّا خوفُ التباسِ المفتوحةِ لو قدمت بالمكسورة، وإمَّا خوفُ التباسِ المصدريةِ بالتالي لمعنى لعل⁽⁴⁾.

(1) الشاطبي، المقاصد الشافية، (ج2/ص90).

(2) السيوطي، همع الهوامع، (ج1/ص388).

(3) الشاطبي، المقاصد الشافية، (ج2/ص90).

(4) الأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، (ج1/ص204).

7. الخلاف في أدوات العطف.

قال ابن مالك:

فَأَعْطَفُ مُطْلَقًا بِوَاوٍ ثُمَّ فَا حَتَّى أَمْ أَوْ كَيْفَكَ صِدْقٌ وَوَفَا

وَأَتَّبَعْتَ لَفْظًا فَحَسَبُ بَلٍ وَلَا لَكِنْ كَلَمٌ يَبْدُو امْرُؤٌ لَكِنْ طَلَا(1)

تحدث ابن مالك في (شرح التسهيل) عن حروف العطف وهي عنده: (الواو والفاء وثم وحتى وأم وأو وبل ولا)، وليس منها (لكن) وفاقًا ليونس، ولا (إما) وفاقًا له ولا بن كيسان وأبي علي، ولا (إلا) خلافًا للأخفش والفراء، ولا (ليس) خلافًا للكوفيين، ولا (أي) خلافًا لصاحب المستوفى(2).

والناظر في نظم ابن مالك السابق يرى أنّ حروف العطف عنده تسعة، وهي: (الواو، والفاء، وثم، وحتى، وأم وأو، وبل، ولا، ولكن). أمّا بالنسبة لحرف العطف (لكن) نجده قد عدّها في الألفية حرف عطف، لكنه في (شرح التسهيل) عدل عنها ولم يعدّها حرف عطف وفاقًا ليونس. قال في (شرح التسهيل): "وليس منها (لكن) وفاقًا ليونس"(3).

وإلى الرأي السابق ذهب ابن عصفور، فهو يجيز دخول حرف العطف على (لكن)، نحو قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾(4)، (فرسول الله) معطوف على خبر (كان)، ولو كانت (لكن) هي العاطفة لم يدخل عليها حرف العطف(5).

أمّا الحروف التي اختلف فيها: هل هي للعطف أم لا، مما لم يذكره في الألفية؟ فهي سبعة: (إما) المكسورة، و(إلا)، و(ليس)، و(أين)، و(كيف)، و(هلا)، و(أي) التفسيرية. لكننا وجدناه قد ذكرها في شرح التسهيل، الأمر الذي جعل الشاطبي يستدركها عليه في الألفية.

ومن حروف العطف التي استدركها الشاطبي على ابن مالك (إلا) حيث أشار أنّ الأخفش ذهب إلى جواز كونها حرف عطف، لأنّها عنده تجيء بمعنى (الواو)(6)، وكذلك جعلها الفراء في قوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾(7)، ولا يشاؤه والله أعلم(8). وذهب أبو حيان إلى أنّها حرف عطف في مثل: (ما قام القوم إلا زيد)، و(ما ضربت القوم إلا زيدًا)، و(ما مررت بالقوم إلا زيد)(9).

وأمّا (ليس)، فذهب الكوفيون إلى أنّها تأتي حرف عطف، فيقولون: (قام زيد ليس عمرو)، بمعنى: لا عمرو، محتجين بنحو قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه:

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو، (ص72).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل، (ج3/ص343).

(3) المصدر السابق، (ج3/ص343).

(4) سورة الأحزاب، الآية: (40).

(5) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، (ج1/ص175).

(6) الشاطبي، المقاصد الشافية، (ج5/ص62).

(7) سورة هود، الآية: (107).

(8) الفراء، معاني القرآن، (ج2/ص28).

(9) أبو حيان، ارتشاف الضرب، (ج4/ص1977).

بِأَبِي شَبِيهٍ بِالنَّبِيِّ لَيْسَ شَبِيهٌ بِعَلِيٍّ (1)

وذلك لا حجة فيه، لأنَّه على حذف خبر (ليس)، وإذا اتجه هذا لم يبق لهم متعلق، ولا يجوز الخروج عما ثبت إلى ما لم يثبت، لأنَّه تحكم بغير دليل (2). وقد أكد أبو حيان ما ذهب إليه الشاطبي بأنَّ العطف بـ (ليس) عند البصريين خطأ، وقال ابن كيسان: قال الكسائي: هي على بابها ترفع اسماً وتتصب خبيراً، وأجريت في النسق مجرى (لا) مضمراً اسمها، فإذا قلت: (رأيت زيداً ليس عمراً)، ففيها اسم مجهول، وهو الأمر، ورأيت محذوفة اكتفاءً بالتي تقدمها، وعمروٌ محمول على المحذوف لا على العطف على ما قبله. وهذا ما ذهب إليه ابن كيسان؛ لأنَّ ليس فعلٌ، ولا بدُّ للفعل من اسم، فإذا عملت في اسم، فلا بدُّ من خبر، والخبر حذفه جائز (3).

وأما (أين، وكيف، وهلا)، فحكى السيرافي عن الكوفيين جواز العطف بهن، فيقولون: (ما مررت بزيد ههنا فأين أبي عبد الله)، و(ما مررت برجل فكيف امرأه)، و(ما مررت بزيد فهلا عمرو). وهذا كله غير جائز. ولمَّا مثل سيبويه بـ (كيف) وأنَّ ما بعدها مرفوع قال: فزعم يونس أنَّ الجر خطأ، وقال: هو بمنزلة (أين) قال سيبويه أو يونس: ومن جر فهو ينبغي له أن يقول: (ما مررت بعبد الله فلم أخيه)، و(ما لقيت زيداً مرة فكم لقيت أبا عمرو)؟ تريد: فلم مررت بأخيه؟ وفكم أبا عمرو؟ (4).

وقال السيرافي: والكوفيون لا يلتزمون هذا. وأيضاً فما قالوا على خلاف شأن العاطف، فإنَّ شأنه ألا يجتمع معه حرف عطف، فلا يقال: (أكرمت الناس وحتى زيداً) إلا شاذاً.

وأمثلتهم التي أجازوها قد اجتمعت فيها الفاء مع (أين، وكيف، وهلا) وذلك خلاف القاعدة.

وأما (أي) فحكى ابن مالك عن صاحب "المستوفي في شرح المستصفي"، إنَّها عاطفة لجريان ما بعدها على ما قبلها، كقولك: (رأيت أسداً، أي شجاعاً)، و(نهيتك عن الونى، أي الفتور) (5).

ومن المتعارف عليه بين النحاة أنَّ حروف العطف لا يصح حذفها إلا شذوذاً، و(أي) يجوز حذفها جوازاً، فإنَّك تقول في (مررت بغضنفر أي أسد): مررت بغضنفر أسد، وتستغني عن (أي) وسائر الحروف العاطفة على خلاف ذلك. وأيضاً فإنَّ حق العاطف أن يكون ما بعده مبايناً لما قبله، نحو: (مررت بزيد وعمرو). هذا في غير التوكيد، و (أي) بخلاف ذلك. فهذه الحروف السبعة هي الساقطة عن كلام ابن مالك، ظناً منه أنَّها ليست عاطفة؛ لذلك استدركها عليه الشاطبي (6).

(1) أبو حيان، ارتشاف الضرب، (ج/4ص/1977). الشاطبي، المقاصد الشافية، (ج/5ص/63). والبخاري، صحيح البخاري، (ج/5ص/26).

(2) الشاطبي، المقاصد الشافية، (ج/5ص/63).

(3) أبو حيان، ارتشاف الضرب، (ج/4ص/1977).

(4) الشاطبي، المقاصد الشافية، (ج/5ص/64).

(5) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، (ج/3ص/347).

(6) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، (ج/5ص/64-65).

8. أوجه الشبه بين كَأَيْنَ وكَذَا و(كم) الخبرية.

قال ابن مالك:

كَكَمِ كَأَيْنِ وَكَذَا وَيَنْتَصِبُ تَمَيِّزُ ذَيْنِ أَوْ بِهِ صِلَ مِنْ نُصِبٍ⁽¹⁾

صرح الشاطبي أَنَّ (كأين وكذا) تأتي مثل (كم) الخبرية في الدلالة على تكثير العدد على جهة الافتخار أو غيره. كقولك: (كم رجل رأيت)؛ أي: عددا كثيرا منهم رأيت، وهي في أداؤها مبهمة، فأتى بحكم التمييز معها، ولم يذكر فيه غير ذلك من أحكامها. لكن الشاطبي زاد عليه وبين أَنَّ (كأين) مثل (كم)، ومن أحكام (كم) أَنَّ لها صدر الكلام، وذلك مفقود في (كذا) وإن وافقتها (كأين) في ذلك.

(كأين وكذا) مثل (كم) الخبرية في الدلالة على تكثير العدد، وفي الافتقار إلى مميز، لكن تمييز (كأين) و (كذا) مخالف لتمييز (كم) فينتصب هنا، بخلاف الخبرية، فنقول: (كأين رجلاً قد رأيت)، و(كأين قد أتاني رجلاً)، وهما من أمثلة سيبويه، ونقول: (أعطيته كذا درهماً)، وأعطاني كذا ثوباً⁽²⁾.

والذي يتضح لنا مما أورده الشاطبي أن (كأين، وكذا) توافقا (كم) في إفادة الكثرة، ولزوم التصدير، والإبهام والافتقار إلى التمييز.

وقد أكد ابن الناظم⁽³⁾، وابن هشام⁽⁴⁾، ما ذهب إليه الشاطبي في هذه المسألة.

9. التنازع في العمل.

قال ابن مالك:

إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضِيَا فِي اسْمِ عَمَلٍ قَبْلَ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ⁽⁵⁾

بين الشاطبي أَنَّ ابن مالك عندما أطلق لفظ (عاملان اقتضيا) في البيت الشعري السابق أتى بلفظ (عاملين) عامًّا، فزاد عليه الشاطبي مبيِّنًا أَنَّهُ لم يقل "إنَّ فعلاً اقتضيا" فدخل غير الفعلين من الأسماء العاملة عمل الأفعال كاسم الفاعل، والمفعول، وما أشبه ذلك، نحو: (أنت ضارب وشاتم زيداً)، إذا عملت الثاني، و(أنت ضارب وشاتم زيداً) إذا عملت الأول، وكذلك إذا كان أحدهما اسماً، والآخر فعلاً، نحو: (أنا ضارب ويضربني زيد أو زيداً). ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾⁽⁶⁾، هذا في الفعلين، وأمَّا في الاسم والفعل فيقول: ﴿هَآؤُمْ أَقْرَعُوا كِتَابِيَّةً﴾⁽⁷⁾، كما لم يقيد العاملين بتصريف، فدخل له الإعمال في فعلي التعجب، نحو: (أحسن وأجمل بزيد) إنَّ عملت الثاني، وإنَّ عملت الأول قلت: (أحسن وأجمل به بزيد)، وإنَّ عملت الثاني، وإنَّ عملت الأول قلت: (أحسن وأجمل به بزيد)، وكذلك تقول: (ما أحسن وأجمل زيداً)، إنَّ عملت الثاني، و(ما أحسن وأجمله زيداً)، إنَّ عملت الأول، وهذا مبني على فرض إجازة الفصل بين أحسن ومفعوله، وإلَّا فيلزم إعمال الثاني⁽⁸⁾.

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو، (ص96).

(2) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، (ج6/ص314-315).

(3) ينظر: ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، (ج1/ص529).

(4) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، (ج4/ص264).

(5) ابن مالك، الخلاصة في النحو، (ص47).

(6) سورة الكهف، الآية: (96).

(7) سورة الحاقة، الآية: (19).

(8) الشاطبي، المقاصد الشافية، (ج3/ص167).

لكن الناظر في (شرح التسهيل) يجد أنّ ابن مالك ذكر ما لم يذكره في الألفية، حيث أشار إلى منع بعض النحويين تنازع فعليّ تعجّب، والصحيح عنده جوازه لكن بشرط إعمال الثاني، كقولك: (ما أحسن وأعقل زيداً)، تنصب (زيداً) بأعقل لا بأحسن، لأنك لو نصبته بأحسن لفصلت ما لا يجوز فصله⁽¹⁾.
وقد وافق، المكودي⁽²⁾، والأشموني⁽³⁾ الشاطبي فيما ذهب إليه في هذه المسألة، وأكد هذا الرأي المرادي⁽⁴⁾ (في توضيح المقاصد).

إذاً التنازع توجه عاملين متقدمين إلى معمول واحد متأخر، والمعمول يكون مطلوباً لكل منهما، والعامل إمّا يكون فعلاً وإمّا ما يشبه الفعل، ويكون المعمول بالنسبة إلى المتنازعين على علاقات متعددة.

الخاتمة:

وبعد فقد انتهيت من عرض المسائل النحوية التي اعترض فيها الشاطبي على ابن مالك، وهي عشرة والتي استدرك فيها على ابن مالك، وهي عشرة، وقد خلصت إلى النتائج التالية:

1. يعد الشاطبي من علماء النحو البارزين في الأندلس في القرن الثامن الذين تأثروا بابن مالك، وآرائه النحوية.
2. اعترض الشاطبي على ابن مالك في مسائل كثيرة لم يسبق إليها من شراح الألفية وذلك عند حديثه عن الفصل بين فعل التعجب ومعموله.
3. لم يقتصر اعتراض الشاطبي على ابن مالك في المسائل النحوية؛ بل انتقده في بعض التعريفات كتعريف المفعول فيه.
4. لم يكتف الشاطبي باعتراضاته على ابن مالك؛ بل استدرك وانفرد خلال شرحه ببعض الأحكام النحوية، وذلك عند حديثه عن التنازع، حيث أطلق ابن مالك لفظة عاملين دون تحديد. والشاطبي بدوره قام بتفصيلها.
5. وازن الشاطبي بين كتابي ابن مالك (شرح التسهيل) و(شرح الكافية)، وأشار إلى بعض الأحكام النحوية التي ذكرها ابن مالك في (شرح التسهيل)، ولم يذكرها في الألفية مثل: مسألة تقديم الخبر على المبتدأ وجوباً، ومسألة العامل في جواب الشرط.
6. كان الشاطبي أميناً في نقله عن السابقين، ومؤدباً معهم حيث، لم يجرح أحداً؛ بل استخدم لين العبارة عند مخالفته لهم، وذلك كقول: " وفيه نظر، وغير جائز".

التوصيات:

1. البحث الجاد في فن الاستدراكات، والاعتراضات، فإنّهما مرتع خصب لأفكار العلماء، ومنهل عذب لا يكاد ينضب.
2. توصي الباحثة الدارسين بدراسة النحو الأندلسي، وعلمائه، وما أضافوه إلى النحو العربي.
3. اختتم التوصيات بقول أبي عمر بن العلاء البصري: "إنّما نحن بالإضافة إلى من كان قبلنا كبقل في أصول رقل؛ أي: نخل طوال".

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

الأخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري (ت ٢١٥هـ). (1990م). معاني القرآن ط1. تحقيق: هدى محمود قراة، القاهرة: مكتبة الخانجي.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل، (ج2/ص177).

(2) المكودي، شرح المكودي على ألفية ابن مالك، (ص109).

(3) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، (ج1/ص٤٥٣).

(4) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، (ج1/ص٦٢٩).

- الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي (ت905هـ). (2000م). شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (ط.1)، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الاسترأبادي، رضي الدين محمد بن حسن (ت686هـ). (1975م). شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب. تحقيق: يوسف حسن عمر، ليبيا: جامعة قارنيوس.
- الإشبيلي، ابن أبي ربيع عبد الله بن أحمد بن عبد الله القرشي (ت688هـ). (1986م). البسيط في شرح جمل الزجاجي ط1. تحقيق: عياد بن عيد الثبتي، بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن (ت ٩٠٠هـ). (1998م). شرح الأشموني لألفية ابن مالك ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الأنباري، أبو البركات (ت577هـ). (2002م). الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ط1. تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- منصور، أنيس، وآخرون. (2004). المعجم الوسيط (ط.4). مجمع اللغة العربية: مكتبة الشروق الدولية.
- الجرجاني، الشريف علي بن محمد بن علي (ت618هـ). (د.ت). التعريفات. تحقيق: محمد صديق المنشاوي، مكة المكرمة: دار الفصيحة.
- حسن بن نفاع الجابري الحربي (1424هـ). شرح الجزولية لأبي حسن علي بن محمد الأبندي (ت680هـ). (رسالة ماجستير)، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- الحموي، أحمد بن محمد بن علي الفيومي، أبو العباس (ت نحو ٧٧٠هـ). (1987م). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، بيروت: المكتبة العلمية.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف أثير الدين (ت745هـ). (1998م). ارتشاف الضرب من لسان العرب ط1. تحقيق: رجب عثمان محمد، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف أثير الدين (ت745هـ). (2016م). التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ط1. تحقيق: حسن هنداي، دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف أثير الدين (ت745هـ). (2013م). منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ط1. تحقيق: علي محمد فاخر، القاهرة: دار الطباعة المحمدية - الأزهر.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت340هـ). (1984م). الجمل في النحو ط1. تحقيق: علي توفيق الحمد، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ). (1988). الكتاب (ط.3). تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت ٩١١هـ). (1998م). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ط1. تحقيق: عبد الحميد هنداي، مصر: المكتبة التوفيقية.
- الشاطبي، أبي إسحاق إبراهيم بن موسى (ت790هـ). (2007). المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ط1. تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، جامعة أم القرى: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة.
- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي (ت669هـ). (1971م). المقرب ط1. تحقيق: أحمد عبد الستار الجوزي وعبد الله الجبوري، بغداد: مطبعة العاني.
- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي (ت669هـ). (1998م). شرح جمل الزجاجي ط1. تحقيق: إميل يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية.

- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي (ت669هـ). (1980م). *ضرائر الشعر ط1*. تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر.
- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي (ت769هـ). (1980م). *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ط20*. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: دار التراث.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي (ت207هـ). (د.ت). *معاني القرآن ط1*. تحقيق: حمد يوسف النجاتي وآخرون، مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة.
- الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني القريمي (ت1094هـ). (1998م). *الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ط2*. تحقيق: عدنان درويش، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله (ت672هـ). (2018م). *الخلاصة في النحو (ألفية ابن مالك) ط1*. تحقيق: عبد المحسن محمد القاسم، الرياض: (د.ن).
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله (ت672هـ). (1967م). *تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد*. تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله (ت672هـ). (1982م). *شرح الكافية الشافية*. تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، دار مأمون للتراث.
- ابن مالك، جمال الدين محود بن عبد الله بن عبد الله (ت672هـ). (1990م). *شرح التسهيل ط1*. تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد المختون، دار هجر.
- المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي (ت285هـ). (1994م). *المقتضب*. تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، بيروت: عالم الكتب.
- المرادي، بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي (ت749هـ). (2008م). *توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ط1*. تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي.
- المكودي، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح (ت807هـ). (2005م). *شرح المكودي على ألفية في علمي الصرف والنحو*. تحقيق: عبد الحميد هندواوي، بيروت: المكتبة العصرية.
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي (ت711هـ). (1414هـ). *لسان العرب ط3*، بيروت: دار صادر.
- ابن الناظم، بدر الدين محمد بن محمد، (ت686هـ). (2000م). *شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ط1*. تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن هانئ، سريّ الدين إسماعيل بن محمد بن علي اللخمي (ت771هـ). (1994م). *شرح ألفية ابن مالك (رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه)*. تحقيق: أحمد بن محمد بن محبوب ذبيان القرشي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- الهروي، علي بن محمد النحوي (ت415هـ)، الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبد المحسن الملوحي، مجمع اللغة العربية، ط2، دمشق، 1981م.
- الهوري، أبو عبدالله محمد بن أحمد علي بن جابر (ت780هـ). (2016م). *شرح ألفية ابن مالك*. تحقيق: عبد الحميد السيد عبد الحميد، المكتبة الأزهية للتراث.
- ابن يعيش، موفق الدين الأسدي الموصلية، (ت643هـ). (2001م). *شرح المفصل للزمخشري ط1*. تحقيق: أميل بديع يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- The Holy Quran.
- .Ibn Aqil, Abdullah bin Abd al-Rahman al-Aqili (d. 769 AH). (1980 AD). *the explanation of Ibn Aqil on the Alfiya of Ibn Malik* (20th edition), investigation: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Dar al-Turath – Cairo.
25. Al-Suyuti, Ham'a Al-Hawa'i fi Sharh Jam' Al-Jami', Abdul Rahman bin Abi Bakr, Jalal Al-Din Al-Suyuti (d. 911 AH). (1998 AD). *achieved by: Abdul Hamid Hindawi*, Al Tawfiqia Library – Egypt..
- Abu Hayyan Al-Andalusi, Abu Hayyan Muhammad bin Youssef Atheer al- Din al-Andalusi (D. 745 AH). (1998). *Irtishaf addarab min Lisan al Arab [Sipping Honey from Arab's Toungue]* (first edition). Investigation: Rajab Othman Muhammad, al-Khanji Library - Cairo.
- Abu Hayyan al-Andalusi, Abu Hayyan Muhammad bin Yusuf Atheer al-Din al-Andalusi (died 745 AH). (2013 AD). *Assalik fi al kalam ala alfiyat bin Malik [The passable Approach to speaking on Ibn Malik's Poetic Compose]* (first edition). Investigation: Ali Muhammad Fakher, Muhammadiyah Printing House - Al-Azhar.
- Abu Hayyan al-Andalusi, Abu Hayyan Muhammad bin Yusuf Atheer al-Din al-Andalusi (D. 745 AH). (2016 AD). *Attathyeel wa attakmeel fi sharh kitab attasheel [Appendix and Supplement in the Explanation of the Book of Facilitation]* (first edition). Investigation: Hassan Hindawi, House of Treasures of Seville for Publishing and Distribution.
- Al-Akhfash, Abu al-Hasan al-Majashii with loyalty, al-Balkhi then al-Basri, known as al-Akhfash al-Awsat (died 215 AH). (1990 AD). *The Meanings of the Qur'an*, achieved by: Huda Mahmoud Qara'a, Al-Khanji Library, Cairo.
- Al-Anbari, Abu al-Barakat (Dha. 577 AH). (2002). *fairness in matters of dispute between the Basrians and the Kufics* first edition, investigation: Judah Mabrouk Muhammad Mabrouk, al-Khanji Library - Cairo.
- Al-Ashbili, Ibn Abi Rabee Abdullah bin Ahmed bin Abdullah Al-Qurashi. (D. 688 AH). (1986 AD). *Al-Basit fi Sharh Jomal al-Zajji's* first edition, investigation: Ayyad bin Eid al-Thubaiti, Dar al-Gharb al-Islami, Beirut - Lebanon.
- Al-Ashmouni, Ali bin Muhammad bin Issa, Abu Al-Hassan, Nour Al-Din Al-Shafi'i (d. 900 AH). (1998 AD). *Al-Ashmouni's explanation of Alfiya Ibn Malik*, Dar Al-Kutub Al-Ilmia, Beirut – Lebanon.
- Al-Azhari, Khalid bin Abdullah bin Abi Bakr bin Muhammad Al-Jerjawi. (d. 905 AH). (2000 AD). *explaining the statement on the clarification or the statement of the content of the clarification in grammar*, Dar al-Kutub al-Ilmiyya - Beirut - Lebanon.
- Al-Fara', Abu Zakaria Yahya bin Ziyad bin Abdullah bin Manzur Al-Dailami (d. 207 AH). (d. T.). *The Meanings of the Qur'an* (1st ed), achieved by: Hamad Youssef Al-Nagati and others, Dar Al-Masrya for authoring and translation - Egypt.
- Al-Hamwi, Ahmed bin Muhammad bin Ali Al-Fayoumi, then, Abu Al-Abbas (died about 770 AH). (1987 AD). *Al-Misbah Al-Munir F*, Gharib Al-Sharh Al-Kabeer, The Scientific Library - Beirut.
- Al-Harawi, Ali bin Muhammad Al-Nahawi, (d. 415 AH). (1981 AD). *Az-Zahiya in the Science of Letters* (2nd Edition), investigated by: Abdul Mohsen Al-Malouhi, Academy of the Arabic Language - Damascus.
- al-Hawari, Abi Abdullah Muhammad bin Ahmed Ali bin Jaber (780 AH). (2016 AD). *Sharh alfiyat ibn Malik [Explanation of Poetic Compose of ibn Malik]* (first edition). By the Andalusian commentator, investigation: Abdel Hamid al-Sayed Abdel Hamid, Al-Azhar Heritage Library.
- Al-Istrabadi, Radhi al-Din Muhammad ibn Hassan. (d. 686 AH). (1975 AD). *Explanation of al-Radhi on al-Kafia by Ibn al-Hajib*, investigation: Youssef Hassan Omar, Qarnius University - Libya.
- Al-Jurjani, Sharif Ali bin Muhammad bin Ali (618 AH). (d. T.). *definitions*, investigated by: Muhammad Siddiq Al-Minshawi, Dar Al-Fasila, Makkah Al-Mukarramah.

- Al-Kafawi, Ayoub bin Musa Al-Hussaini Al-Quraimi. (d. 1094 AH). (1998 AD). *Colleges Dictionary of Terminology and Linguistic Differences* (2nd edition), investigation: Adnan Darwish, Al-Resala Foundation - Beirut.
- Al-Makudi, Abu Zaid Abdul Rahman bin Ali bin Saleh, (d. 807 AH). (2005 AD). *Al-Makudi's explanation of a millennium in the science of morphology and grammar*, investigation: Abdul Hamid Hindawi, Al-Asriya Library, Beirut – Lebanon.
- Al-Mubarrad, Muhammad ibn Yazid ibn Abd al-Akbar al-Thumali, (died 285 AH). (1994 AD). *Al-Muqtab*, investigated by: Muhammad Abd al-Khaleq Azimah, the world of books. Beirut.
- Al-Muradi, Badr Al-Din Hassan bin Qasim bin Abdullah bin Ali Al-Masry Al-Maliki (died: 749 AH). (2008). *clarification of purposes and paths* (first edition), explained by Alfiya Ibn Malik, investigation: Abdul Rahman Ali Suleiman, Arab Thought House.
- Al-Shatibi, Abi Ishaq Ibrahim bin Musa, (790 AH). (2007 AD). *Almaqasid ashafiya fi sharh alkhulasa alkafiya [The Healing Purposes in Explaining the Sufficient Summary]* (first edition). Investigation: Abdul Rahman bin Suleiman Al-Uthaymeen and others, Institute of Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, Umm Al-Qura University - Makkah Al-Mukarramah.
- Al-Zajjaji, Abu Al-Qasim Abdul Rahman bin Ishaq (340 AH). (1984). *Al-Jamal fi Grammar*, investigation: Ali Tawfiq Al-Hamad, Al-Resala Foundation.
- Anis Mansour et al. (2004 AD). *The intermediate dictionary* (4th edition), the Arabic Language Academy - Al-Shorouk International Library.
- Hassan bin Nafaa Al-Jabri al-Harbi (1424 AH). *Sharh al-Jazuliyah [of al-Jazuliyah]*, Umm al-Qura University - Makkah al-Mukarramah by Abu Hassan Ali bin Muhammad al-Abdhi (680 AH), (Master Thesis).
- Ibn al-Nazim, Badr al-Din Muhammad ibn Muhammad, (686 AH). (2000 AD). *Sharh ibn al-Nazim's ala Alfiya ibn Malik [Explanation of Ibn al-Nazim on Ibn Malik's Poetic Compose]* (first edition). Investigation: Muhammad Basil Oyoun al-Soud, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon.
- Ibn Asfour, Abu al-Hasan Ali bin Moamen bin Muhammad bin Ali, (669 AH). (1998 AD). *Sharah Jomal [Explaining the sentences of al-Zajji]* (first edition), Investigation: Emile Yaqoub, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon.
- Ibn Asfour, Abu al-Hasan Ali bin Moamen bin Muhammad bin Ali, (669AH). (1980 AD). *Dara'er asheir [The constrains of poetry]* (first edition). Investigation: Mr. Ibrahim Muhammad, al-Andalus House for Printing and Publishing.
- Ibn Asfour, Abu al-Hasan Ali bin Moamen bin Muhammad bin Ali, (D. 669 AH). (1971 AD). *Al-Muqarrab [Closeup]* (first edition). Investigation: Ahmed Abdul-Sattar Al-Jawari and Abdullah Al- Jubouri, Al-Ani Press - Baghdad.
- Ibn Hani, Sir al-Din Ismael bin Muhammad bin Ali, (771 AH). (1994 AD). *Alfiya ibn Malik explanation, (dissertation presented to obtaining a PhD)*, investigation: Ahmed bin Muhammad bin Mahjoub Dhbian al-Qurashi, Umm al-Qura University - Makkah al-Mukarramah.
- Ibn Malik, Jamal al-Din Mahoud bin Abdullah bin Abdullah (D. 672 AH). (1990 AD). *Investigation: Abd al-Rahman al-Sayyid - Muhammad al-Mukhtoun, Sharh al-Tashil [Explanation of Facilitation]* (first edition). Dar Hajar.
- Ibn Malik, Jamal al-Din Muhammad bin Abdullah bin Abdullah (D. 672 AH). (2018 AD). *Al-Khulasa fi al-Naho [The summary in grammar]* (first edition). Alfiya ibn Malik. Investigation: Abdul Mohsen Muhammad al-Qasim, Riyadh.
- Ibn Malik, Jamal al-Din Muhammad bin Abdullah bin Abdullah (D. 672 AH). (1967 AD). *Tashil al-fawaed wa Takmeel al-Maqasid [Facilitating Benefits and Completing Objectives]*. Investigation: Muhammad Kamel Barakat, Arab Book House for Printing and Publishing.
- Ibn Malik, Jamal al-Din Muhammad bin Abdullah bin Abdullah (D. 672 AH). (1982 AD). *Sharh Al-Kafiya Ashafiya [Explanation of the Healing Sufficient]* (first edition). Investigation: Abdel Moneim Ahmed Haridi, Dar Mamoun Heritage.

- Ibn Manzur, Muhammad Ibn Makram Ibn Ali, (d. 711 AH). (1414 AH). *Lisan al-Arab* 3rd edition), Dar Sader - Beirut.
- Ibn Ya'ish, Muwaffaq al-Din al-Asadi al-Mawsili, (643 AH). (2001 AD). *Sharh al-Mofassal by Zamakhshari, investigation: Emile Badi' Yaqoub* (first edition), Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon.
- Sibawayh, Amr bin Othman bin Qanbar, (died 180 AH). (1988 AD). *AL-kebab* (3rd edition), investigation: Abd al-Salam Muhammad Harun, Al-Khanji Library - Al-Qaher.